الفصل الخامس

أمريكا ومشروع السد العالى

* بداية فكرة إنشاء السد العالى فى أسوان قبل قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ :
* الحتميات التى دعت حكومة الثورة منذ قيامها للاهتمام بمشروع السد وبدء الخطوات لدراسة إمكانية تنفيذه حتى عام ١٩٥٥ .
* عرض أمريكا المساهمة فى تمويل مشروع السد بالاشتراك مع بريطانيا والبنك الدولى للإنشاء والتعمير وتأثره بأوضاع السياسة الخارجية لكل من مصر وأمريكا .
* سحب المشاركة الغربية فى تمويل مشروع السد وفرصة روسيا للحلول محلها .
* إعلان مصر تأميم شركة قناة السويس عقب سحب العرض الأمريكى/ البريطانى المشترك وأثر ذلك على العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الأمريكية .

إن فكرة السيطرة على مياه فيضان نهر النيل للاستفادة من أكبر كم منها ظلت تراود العديد من الحكومات المصرية على مرّ العصور فحاول محمد على - رائد التحديث في مصر - إقامة بعض السدود والقناطر للتحكم فى جزء من مياه هذا الفيضان للاستفادة منها فى مشروعات الرى وتلاه خلفاؤه من بعده في هذا المضمار . وفي مطلع القرن العشرين تم إنشاء خزان أسوان عام ١٩٠٢ وتعليته مرتين عامى ١٩١٢ ، ١٩٣٣ ، ولكن رغم هذه الجهود ظلت نسبة كبيرة من مياه الفيضان تُفقد في البحر المتوسط دون الاستفادة منها ، مما دعا للتفكير فى إنشاء خزان آخر بطاقة تخزينية أكبر بكثير من طاقة تخزين خزان أسوان عُرف باسم السد العالى تمييزا له عن خزان أسوان لتوفير المزيد من المياه لتوسيع رقعة الأرض الزراعية ، ورغم بزوغ فكرة إنشاء السد العالى في النصف الثانى من أربعينات هذا القرن إلا أنه لم يتبلور في شكل مشروع قابل للتنفيذ إلا في عهد حكومة ثورة يوليه عام ١٩٥٢

وعقب الدراسات والتقديرات المبدئية لبدء إتخاذ الخطوات التنفيذية لإنشاء مشروع السد العالى أدت عدة عوامل إلى دفع أمريكا للاستعداد فى المساهمة فى توفير جزء من العملات الأجنبية التى تطلبها المشروع عن طريق تقديمها منحه لمصر في نهاية عام ١٩٥٥ بالاشتراك مع بريطانيا إلى جانب مساهمة البنك الدولى ، مؤمله أن تحقق أهداف تخدم مصالحها ليس فى مصر فحسب بل علي مستوى الشرق الأوسط ككل ، في ظل سياسة تسابق القوى العظمى للسيطرة علي المناطق الحيوية فى غضون سنوات الحرب الباردة . ولكن سرعان ما أيقنت أمريكا تعذر تحقيق ما رمت إليه من وراء مشاركتها في هذا المشروع ، مما حدى بها لسحب عرضها في خلال فترة قصيرة لا تزيد علي عدة أشهر ، متذرعة بأسباب جانبها الصواب إلى حد كبير بحيث أنها تعرضت لانتقادات حتى من بعض الأمريكيين أنفسهم ، وما تلى ذلك من تأميم مصر لشركة قناة السويس وأثره علي العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا حتى نهاية فترة الدراسة .

وسيتناول هذا الفصل بالتفصيل التركيز علي المراحل التى مرّت بها علاقة أمريكا بمشروع السد في فترة الدراسة بدءا بما قدمه خبراء النقطة الرابعة من خرائط تفيد في تحديد أنسب موقع لإقامة السد والدوافع التى أدت إلي مشاركة أمريكا في تمويل المشروع ، مروراً بعرضها تقديم منحه لمصر لتنفيذ تلك المشاركة وتعثرها في تحقيق أهدافها من جراء مساهمتها في المشروع وانتهاء بإعلان سحبها عرض العون في هذا المشروع وأسباب ذلك وما ترتب عليه من مشاركة روسيا في المشروع وتأميم مصر لشركة قناة السويس ، ورد الفعل الأمريكى إزاء هذا الإجراء المصرى وأثره على العلاقات المصرية - الأمريكية

بداية فكرة إنشاء السد العالى فى أسوان قبل قيام ثورة يوليه عام ١٩٥٢ :

عانت مصر على مدي سنوات طويلة من اختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية وعدد السكان بها ، حيث فاقت معدلات النمو السكاني الزيادة في الموارد ، ولما كانت مصر بلداً زراعيًا بالدرجة الأولي ويشغل الإنتاج الزراعى نصيبًا كبيراً فى إجمالى الدخل القومى كانت أية تنمية اقتصادية تتطلب تنمية الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع ، وقد قُدرت مساحة الأرض الزراعية في النصف الثانى من الأربعينيات بحوالى ٦,٣ مليون فدانًا تعتمد ٦٠٪ منها في منطقة الدلتا علي الرى الدائم بينما الجزء الباقى معظمه في الو جه القبلى يوزع ما بين الري الدائم وري الحياض . من هنا كانت هناك ضرورة لزيادة رقعة الأرض الزراعية ، كذا تحويل أراضى الحياض والمقدر مساحتها بـ ٧٠٠ ألف فدانًا بالوجه القبلى للري الدائم للاستفادة من زراعتها بأكثر من محصول على مدار العام . مما يستلزم توفير كميات أكبر من مياه النيل ؛ لتحقيق تلك الزيادة المرجوه لذا برزت الحاجة لزيادة التحكم فى مياه فيضان النيل المتذبذبة من عام لآخر ؛ لتنظيم الاستفادة من أكبر كم منها ؛ حيث أن الخزانات التى كانت قائمة حتى ذلك الوقت لم تكن تتمكن إلا من التحكم فى ٢٠٪ من مياه الفيضان بينما ٨٠٪ منها كانت تضيع سدى في البحر المتوسط . وقد تمثلت تلك الخزانات في خزان أسوان بمصر والبالغ طاقته التخزينية ٥ بليون متراً مكعبًا وخزان جبل الأولياء بالسودان بطاقة تخزينية قُدرت بـ ٢ بليون متراً مكعبًا[١] .

ولقد نبتت فكرة إنشاء سد جديد إلى الجنوب من خزان أسوان لدى المهندس الزراعى أدريان دانينوس Adrian Daninos اليونانى الجنسية والذي كان يعمل بوزارة الرى المصرية - مستفيدا من الدراسات التى كانت تقوم بها وزارة الأشغال المصرية ، إذ استعان بالمعلومات الواردة بالجزء السابع من موسوعة حوض النيل التى أصدرها التفتيش العام لضبط النيل التابع لوزارة الأشغال عام ١٩٤٦ والخاصة بمختلف المشروعات المقترحة للتحكم في مياه نهر النيل للاستعانة بها في التوسع الزراعي وكافة التفاصيل المدعمه بالبيانات الاحصائية الدقيقة عن نظرية التخزين القرني وعلاقتها بهذه المشروعات ، حيث أتاحت تلك المعلومات والبيانات لدانينوس التفكير في إقامة سد كبير الارتفاع علي مجري نهر النيل عند الحدود المصرية الجنوبية لتخزين كميات هائلة من المياه لضمان تصرف ثابت علي مدار السنين لرى أراضى جديدة ولتوليد قوة كهربائية عظيمة وحماية البلاد من غوائل الفياضات العالية أو الجفاف وتحسين طرق الملاحة النهرية ، وهذا يعني من وجهة

(١) USNA, D.O.S., 874. 00TA/10-852 : Report from the American Embassy, Cairo, dated 8/10/1952, p. 25.

نظره الاستغناء عن التخزين فى بحيرات فيكتوريا والبرت دتانا[١] .

وفى عام ١٩٤٧ وضع دانينوس الخطوط العامة للمشروع معتمدا علي وجود حوض طبيعى هائل جنوب أسوان قادر على الاحتفاظ بمياه الفيضان لعامين متتاليين عن طريق إنشاء خزان واحد يقدر ارتفاعه بـ ١٠٠ مترا بسعة تخزينية تصل إلى حوالى ١٦٥ مليار متراً مكعبًا ، ثم قام بالاتصال بالمهندس الايطالى جاليولي (Galioli) لإبراز مشروعه فى قالب فنى وإعداد التصميمات الهندسية اللازمة للمشروع . وبعد الانتهاء من تلك الدراسات في عام ١٩٤٨ قام بعرض المشروع علي الحكومة المصرية ، ولقد تعددت الآراء حول اتخاذ حكومات ما قبل الثورة خطوات نحو تنفيذه ، فأورد بعضها أنه رغم إجراء بعض الدراسات لأراء دانينوس الخاصة بالمشروع إلا أن البيروقراطية الإدارية آنذاك حالت دون اكتراث تلك الحكومات به فى حين أرجع البعض الآخر السبب لفشل الحكومات المصرية في الحصول علي قرض من بنك التصدير والاستيراد الأمريكى للمساهمة في تمويل المشروع ، سواء صحت هذه الآراء أم تلك فالنتيجة أن المشروع لم ير النور حتي قيام ثورة يوليه ١٩٥٢[٢] .

الحتميات التى دعت حكومة الثورة منذ قيامها للاهتمام بمشروع السد وبدء الخطوات لدراسة إمكانية تنفيذه حتى عام ١٩٥٥:

عقب قيام الثورة بفترة قصيرة قام دانينوس وجاليولى ، كل علي حده ، بإعادة تقديم إقتراح لإقامة مشروع السد العالى لحكومة الثورة . ونظراً لأن تلك الحكومة كانت تهدف منذ البداية لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد ، أيقنت أن النجاح في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى المزمع إصداره لا يتحقق عن طريق إعادة توزيع الملكية الزراعية فقط بل يحتاج إلى زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق التوسع الزراعى الرأسى والأفقى والذى يتطلب توفير كميات أكبر من المياه . كما أن رغبتها في تنشيط القطاع الصناعى وإدخال صناعات جديدة مما يستدعى توفير مصدر لتوليد طاقة كهربائية كبيرة ، لمحاولة إيجاد توازن بين الإنتاج الصناعى والزراعى بالنسبة لإجمالى الدخل القومى للتخلص إلى حد ما من الصبغة الزراعية التي يتسم بها الاقتصاد المصرى وما يترتب علي ذلك من زيادة الدخل القومي وتوفير فرص عماله أكبر فى المجالين الزراعى

---

(١) اللجنة الاهلية المصرية للرى والصرف : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٢) روبرت مايرو (ترجمة صليب بطرس) : الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ١٤١ - ١٤٢ .

Nahn., Peter L. : Op. Cit., p. 166.

والصناعى ، وهذا ما دفعها إلى تبنى فكرة إنشاء مشروع السد العالى ودراسة إمكانية تنفيذه[١]

ولما كان مشروع السد من الأهمية بالنسبة للاقتصاد المصرى أولته الحكومة إهتماماً كبيراً وبدأت في إجراء المراحل الأولية الخاصة بالدراسات العملية تمهيداً لإنشائه ففى نهاية عام ١٩٥٢ وقع اختيار الحكومة على بعض الشركات الألمانية الغربية التي عهد إليها بإجراء الدراسات الخاصة بأنسب المواقع لإنشائه وتحليل التربة ووضع التصميمات التفصيلية للمراحل التنفيذية للمشروع. وفي أبريل عام ١٩٥٣ عرضت الحكومة المصرية علي هيئة استشارية هندسية دولية ما توصلت إليه تلك الشركات من أبحاث، إلا أن الهيئة الدولية أوصت بإجراء المزيد من الدراسات، فقامت الشركات الألمانية باستكمال الدراسات المطلوبة وانتهت من إعدادها في يوليه عام ١٩٥٤[٢]. وأثناء قيام الشركات الألمانية بدراسة المشروع دارت مشاورات بين مسئولى قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية حول مشروع السد العالي المقترح للتنمية الاقتصادية المصرية باعتباره من أنسب المجالات التي يمكن لأمريكا تقديم العون فيها لمصر لما له من تأثير فعال سياسى ونفسى إلى جانب تأثيره الاقتصادى، وتعد هذه أولى الخطوات لعلاقة أمريكا بمشروع السد العالى فى عهد الثورة[٣].

وفى أغسطس عام ١٩٥٤ دعت الحكومة المصرية هيئة دولية أخري ، تكونت من ثلاثة خبراء استشاريين أحدهما فرنسى واثنان أمريكيان لمراجعة وتقييم ما انتهت إليه الشركات الألمانية من دراسات ، فسافرت الهيئة إلى أسوان لدراسة أنسب المواقع التى تم اختيارها لإنشاء السد علي الطبيعة ، وتشاوروا مع المسئولين والخبراء المصريين وأعضاء بعثة العمليات الفنية الأمريكية التابعة للنقطة الرابعة ، كما استعانوا بالصور والخرائط للموقع التي سبق أن أعدها خبراء النقطة الرابعة بناء علي طلب مصر من قبل . وانتهت الهيئة الدولية التي كلفتها الحكومة المصرية بدراسة المشروع بوضع تقرير أثبتت فيه سلامه المشروع من الناحية الفنية وضرورة الإسراع في البدء في إنشائه لأن أى تأخير سيزيد من تكاليفه في الوقت التي تزيد فيه الكثافة السكانية في مصر مع ثبات الرقعة الزراعية وهذا مما يزيد من مشاكل مصر[٤] .

---

(١) روبرت مايرو : المرجع السابق ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) USNA, D.O.S., 874. 211/1-954 : From Am. Embassy, Cairo to D.O.S., Washington, dated 9/1/1954, p.p. 2-3

(٣) Ibid., 611. 74/4-2853 S/4 : Letter from Byroade, NEA to Smith, dated 28/4/1953, p. 2

(٤) Ibid., 874- 2614 / 9-2755 : Memo: from Hart NE to Allen - NEA, dated 22/4/1955, p.p. 1-2

وحيث أن التقديرات الكلية لتكاليف المشروع بلغت حوالى ١٣٠٠ مليون دولاراً يتعين أن تتضمن مبلغ ٤٠٠ مليون من العملات الأجنبية وتتحمل مصر باقى المبلغ بالعملة المحلية، تطلعت مصر للبنك الدولى للانشاء والتعمير للمساهمة فى تمويل جزء من العملات الأجنبية الخاصة بالمشروع لما له من صبغة دولية وقدره إقراضية، ففى يناير عام ١٩٥٣ أخطر وزير المالية المصرى البنك أن مصر تشرع في دراسة إنشاء سد جديد علي النيل لزيادة التحكم في مياهه، وفي مارس من نفس العام أعلن مدير البنك الدولي أثناء زيارته لمصر أن البنك سوف يأخذ مشروع السد فى الاعتبار حال انتهاء الدراسات الأولية الخاصة به، وفي منتصف العام التالى أعلن البنك أنه على استعداد للمساهمة في تمويل المشروع عن طريق تقديم قرض لمصر قد يصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون دولاراً أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية الأخري، وفي نوفمبر من نفس العام أرسل البنك بعثة من بعض ممثليه لدراسة المشروع من كافة النواحي المالية والاقتصادية والفنية ، وذلك بخلاف ما قامت به مصر من دراسات كما قامت بدراسة أوضاع الاقتصاد المصري للتأكد من قدرته علي الوفاء بالتزاماته في حالة ما إذا وافق البنك علي تقديم قرض لمصر، كذا قدرة مصر علي تدبير العملة المحلية لهذا المشروع، وقد انتهت البعثة من دراستها في مارس عام ١٩٥٥ ولكن ظلت هناك مشاورات بين مسئولى البنك والمسئولين المصريين إلى أن وضعت البعثة تقريرا في أغسطس عام ١٩٥٥ أكدت فيه سلامة المشروع من كافة النواحى، ومع هذا ظلت المشاورات مستمرة فى أكتوبر عام ١٩٥٥ بين بعثة أخرى أوفدها البنك الدولى -كطلب الحكومة المصرية- لمناقشة الشروط المقترحة من البنك لتقديم مساهمته مع الهيئة الهندسية الاستشارية المعينة من هيئة السد العالي والمسئولة من قبل الحكومة عن تنفيذ المشروع. كما دارت مشاورات أخري في نوفمبر من نفس العام بين وزير المالية المصرى ومسئولى البنك وحتى ذلك التاريخ لم يقدم البنك تأكيدات للتعهد بتقديم قرض لمصر[١] .

عرض أمريكا المساهمة في تمويل مشروع السد بالاشتراك مع بريطانيا والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأثره بأوضاع السياسة الخارجية لكل من مصر وأمريكا:

ففى ذات الوقت -أواخر عام ١٩٥٥- الذى لم تتوصل فيه مصر بعد لاتفاق مع البنك الدولى حول تقديم قرض لها، فكرت أمريكا بتقديم عرض لمصر للمساهمة في تمويل المشروع بالاشتراك مع بريطانيا والبنك الدولي، ولقد تعددت الدوافع التي دعت أمريكا للتفكير فى ذلك جاء من أهمها

(١) Ibid., 12-1655 : Memo . from the president of IBRD . regarding High Dam project dated 16/12/1955, p.p. 1-2, 4.

أنها رأت أن مشاركتها فى تمويل مشروع السد العالى يُمكنها من تحقيق نوع من التوازن لصفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية والتي أحدثت تغييرا في استراتيجية الحرب الباردة بين الشرق والغرب تجاه منطقة الشرق الأوسط ، إذ أعطت للروس كسبا علي حساب الغرب وكسرت احتكار السلاح الغربى لمصر ، وهذا يمكن أن يُتخذ سابقة لدول عربية أخري لتحذوا حذو مصر فى الاستعانة بالسلاح الروسي ويعطى لروسيا فرصه للوصول للمياه الدافئة الذي هو أحد أحلامها القديمة[١] .

وهذا ما عبرت عنه وجهه النظر الأمريكية من أن المساعدة في مشروع السد تهدف إلى السلام والبناء، بينما صفقة الأسلحة تعمل علي إثاره الحرب والتدمير، إذ أن مشروع السد سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصري وبالتالي علي الشعب المصرى وما سيحدثه ذلك من نشر دعاية لأمريكا من أنها تساعد الدول النامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتأثير ذلك فى استطاعة أمريكا موازنة أثر صفقة الأسلحة الروسية والتغطية عليها في منطقة الشرق الأوسط ككل . وهذا ما أوضحه دالاس وزير خارجية أمريكا في أحدى تصريحاته[٢] .

ومن الدوافع التي حفزت أمريكا للمشاركة في المشروع ما أورده السفير الأمريكى بالقاهرة في تقاريره لوزارة خارجيته من أنه أهم مجال تتعرض فيه المصالح الأمريكية للمنافسة في مصر من قبل روسيا هو المجال الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بمشروع السد العالى، وأعلن أن روسيا قد عرضت علي مصر المشاركة في مشروع السد باستعدادها لتقديم قرض سخى لتنفيذ المراحل الأولي من المشروعه قيمته ٤٠٠ مليون روبل يغطي كل احتياجات مصر لهذا المشروع من العملات الأجنبية بفائدة ٢٪ يُسدد على مدى ثلاثين عاما؛ مقابل القطن المصري وبعض الصادرات المصرية الأخري وعلي أن يتم تنفيذ المشروع عن طريق المهندسين الروس. ورغم أن الغرب قد كَوَّن الحزام الشمالي المعروف بحلف بغداد ليكون طوق أمني ضد التدخل الروسي في منطة الشرق الأوسط، فإنه في حالة قبول مصر العرض الروسي إلى جانب اتمام عقد صفقة الأسلحة التشيكية سيمكن روسيا من الوثوب فوق هذا الطوق والنفوذ إلى قلب العالم العربي وسيعرض المصالح الأمريكية للخطر ليس في مصر فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وسوف تنعكس آثاره علي مجريات

---

(١) Ibid. : Telegram from Byroade. Am. Embassy Cairo to Secretary of State. Washington. dated 16/6/1956. p.2.

السياسة الدولية : السنة العاشرة : العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص.ص. ١٣-١٤ .

(٢) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ .

الحرب الباردة بين الكتلتين،فعلى أمريكا أن تسعى جاهدة لمساعدة مصر في هذا المشروع وتحث البنك الدولي بما لها من نفوذ على قبول إقراض مصر للمساهمة في تمويل هذا المشروع - وخاصة أن مصر قد طلبت مساهمة البنك منذ أكثر من عامين - مستشعرة اتجاه المسئولين المصريين وعلى رأسهم الرئيس عبد الناصر تفضيل اتمام المشروع بمساعدة البنك الدولي والدول الغربية وعدم اكتراثهم في ذلك الوقت بالعرض الروسي الذي لم يتم دراسته أو الرد عليه . وإزالة الشكوك التي تُثار في مصر بحد مساهمة الغرب في المشروع، نتيجة لبعض الآراء التي تشير إلى أن ما أحدثته صفقة الأسلحة التشيكية من توتر في علاقات مصر مع الغرب بعض الشيء قد يعرقل مساهمة الغرب في المشروع[١١] . علاوة على أن أمريكا فكرت في أن مساعدتها لمصر في هذا المشروع الكبير يجعلها تعتمد أكثر على الغرب وبالتالي يمكن أن تحد من سياسة مصر الحيادية المناهضة للأحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط أو على الأقل يقلص من سياستها المتعارضة مع السياسة الأمريكية في المنطقة .

كذلك ما أوضحه أحد مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية من أن إنشغال مصر في مشروع ضخم كمشروع السد والذي قد يستغرق إنشائه - طبقا للتقديرات الأمريكية - ما يزيد علي عشر سنوات ، وتكريس كل جهودها في غضون تلك الفترة لهذا المشروع ، سيثنيها عن التفكير في القيام بأي حملة عسكرية وبالتالي يوفر نوع من الاستقرار والأمن في مصر . كما ان ارتباط مصر بسداد مبالغ كبيرة تصل إلى ما يوازي ٩٠٠ مليون دولاراً بالعملة المحلية بالإضافة إلى سداد القروض الأجنبية يتعذر معه توفير فائض لديها للتفكير في شراء أسلحة من الكتلة الشرقية أو من غيرها ، وبذا تكون صفقه الأسلحة التشيكية هي الأولي والأخيرة من نوعها[١٢] .

إلي جانب دوافع أمريكا للمساهمة في تمويل المشروع والتي تخدم المعسكر الغربي ككل ، وتتفق معها بريطانيا في كثير منها ، مع هذا فإنه كان للأخيره دوافعها الخاصة إزاء قبولها المشاركة مع أمريكا والبنك الدولي في تمويل المشروع ، إذ شعرت بريطانيا بأنه في حالة اضطلاع روسيا لتوفير العملات الأجنبية للمشروع سيتيح للخبراء الروس التوغل لسنوات طويلة - مدة بناء السد - ليس في الشرق الأوسط فحسب بل من المحتمل أن تتجه جنوبا إلى السودان ومنها إلى أثيوبيا

---

(١١) USNA. D.O.S., 611-74/10-1955 : Letter from Byroade, American Ambassdor in Egypt to Dept. of State. Washington. dated 19/10/1955, p.p. 2,4.

(١٢) Aranson Geoffrey : Op. Cit., P. 157.

وكينيا وأوغندا حيث تهدد المستعمرات البريطانية في قلب أفريقيا ، بنفوذ الشيوعية إليها ، وبالتالى تتأثر المصالح البريطانية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أفريقيا [١] .

وفى منتصف ديسمبر عام ١٩٥٥ عرضت أمريكا وبريطانيا تقديم منحه لمصر قُدرت بـ ٢٠٠ مليون دولاراً للمساهمة في تمويل المشروع ، تساهم أمريكا فيه بـ ٧٠٪ وبريطانيا بـ ٣٠٪ ، ولم تتعهد البلدان في ذلك التاريخ إلاّ بتقديم ٧٠ مليون دولاراً من هذا المبلغ ، للمساهمة في المراحل الأولي من بنائه والمقرر تنفيذها خلال أربع إلى خمس سنوات والتي تشمل إقامة سد لحجز المياه لوضع الأساس لجسم السد الرئيسى ، كذا قنوات التحويل والأعمال التكميلية ، تتحمل أمريكا من هذا المبلغ ٥٤.٦ مليون دولاراً وبريطانيا ١٥.٤ مليون دولاراً ، وقد بَنَت الدولتان عرضهما هذا على أساس أن تتم موافقه البنك الدولي علي المساهمة فى توفير باقي العملات الأجنبية المطلوبة في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولاراً ، وأن الأموال التي ستقدمها الحكومتان لمصر ستتاح لها من خلال البنك الدولي وسيتم الانفاق منها تحت إشرافه بموجب ترتيبات لعقد اتفاقات مكتوبة بين مصر والبنك ، وأن يتم اختيار المتعاقدين لبناء المرحلة الأولي من السد ، كذا الإمدادات والمهمات الخاصة بها - التي تتطلب عملات أجنبية - عن طريق مناقصات دولية[٢] . ومن الواضح أن الدولتين لم تلتزما بتقديم تعهد بباقي المبلغ - ١٣٠ مليون دولاراً - للمساهمة في المراحل التالية للمشروع بل وضع تحت موافقة التخصيصات السنوية للأجهزة التشريعية في كل منهما ، وقد بررتا ذلك بأنهما لا يستطيعا تخصيص المبلغ بالكامل منذ البداية وفقا لقوانينهما التشريعية ؛ لما في ذلك من فائدة باستخدام العون كأداة للتأثير علي السياسة المصرية والتأكد من أن مصر تتبع سياسة لا تتعارض مع الغرب[٣].

وحال قيام أمريكا وبريطانيا بتقديم عرضهما المشترك للمساهمة في مشروع السد ، وافق البنك الدولي علي المساهمة في تمويل الجزء الباقى من احتياجات مصر من العملات الأجنبية ، وعلق ذلك علي استمرار عرض البلدين - أمريكا وبريطانيا - قائما . وأرسل البنك خطاب نوايا للحكومة المصرية باستعداده منحها قرضا في حدود ٢٠٠ مليون دولاراً ، وقد تضمن هذا الخطاب

---

(١) U.S.N.A., D.O.S., 874-2614/10-2255 : Memo. from Allen. NEA to Hoover. Under Secretary. dated 22/10/1955. p.p. 1-2

(٢) Ibid / 12-1655: Memo. from the president of IBRD. regarding high Dan project dated16/12/1955. p.p. 4.7 ../4 - 2356: Memo. from Rountree to Hollister re High Aswon Dam. dated 23/4/1956. p. 4.

(٣) Aranson. Geoffrey : Op. Cit., p. 161.

بعض الشروط التي لم تقبلها مصر ؛ إذ عدتها تدخلا فى شئونها الاقتصادية والتي تمثلت أهمها في أن يقوم البنك بالإشراف على وضع الاقتصاد المصري طوال فترة سداد القرض لضمان وفاء مصر بالتزاماتها ، كذا التدخل فى برامج الاستثمارات المصرية للتأكد من استطاعة مصر توفير العملات المحلية للمشروع . كما اشترط ألاّ تعقد مصر طوال فترة السداد أى قروض أجنبيه وأن تتم الموافقة على عقد القرض من برلمان مصرى منتخب . هذا ما أوضحه عبد الناصر لمدير البنك الدولي حيث أكد له أنه في حالة قبول مصر شروط البنك كما هي ستحصل علي ٢٠٠ مليون دولاراً ولكنها ستتعرض للنقد من العديد من المناهضين لحكومة الثورة ، مما قد يؤثر علي النظام الحاكم نفسه ، إذ أن المصريين لديهم حساسيه نحو الديون الأجنبية وخاصة منذ عهد الخديوي إسماعيل والتي تسببت في اخضاع مصر لرقابة مالية أجنبية وماجره ذلك عليها من احتلال بريطانيا لها[١] . وبإعلان مصر رفضها لشروط البنك دارت مناقشات مطولة بين مسئولى البنك والحكومة المصرية، لتضييق هوة الخلاف بينهما والوصول إلى الحد الأدني من الشروط التي يمكن أن تقبلها مصر . وفي فبراير عام ١٩٥٦ توصلت مصر والبنك إلى تفاهم علي بعض النقاط التي يمكن أن تتخذ كأساس لمساهمة البنك في المشروع عند الوصول إلي اتفاق مبدئى بينهما . قبلت مصر أن يقوم البنك بالإشراف عن طريق هيئة استشارية تحيطها مصر ببيانات عن وضع الاقتصاد المصري وتخفيض سعر الفائدة الذي كان مقرراً علي القرض المزمع عقده بين البنك ومصر من ٥,٥٪ إلى ٥٪ كذا إصرار مصر علي استبدال خطاب النوايا بخطاب تعهد كي تضمن التزام البنك بالاستمرار في المشاركة فى المشروع ، كما أبلغت مصر مسئولي البنك أنها فى سبيلها لتكوين هيئة تشريعية منتخبة تحل محل البرلمان[٢] .

ومن الواضح أن العرض الأمريكي - البريطانى المشترك للمشاركة في تمويل مشروع السد لم يستمر قائمًا إلاّ لبضعة أشهر ، إذ ما لبثت أن قررت الدولتان سحب عرضهما ، وقد لعبت عدة عوامل في اتخاذ هذا القرار من أهمها فشل أمريكا في إقامة صلح بين العرب وإسرائيل عن طريق مصر مقابل المساهمة في مشروع السد . فقد سبق أن اشترك رئيس المخابرات المركزية الأمريكي- كرمت روزفلت Kermit Roosefelt مع بعض مسئولي وزارة الخارجية في صياغة وتنفيذ خطة سرية عرفت باسم ـ مشروع ألفا Alpha تهدف أمريكا من ورائه شراء السلام مع إسرائيل بالسد ، ومن ثم أرسل الرئيس ايزنهاور مبعوثا شخصيا له «روبرت أندرسون Robert Anderson » للقيام بهذه

(١) USNA. D.O.S., 874 - 2614 / 2 - 656 : From Am. Embssy Cairo to S.O.S., dated 6/2/56, p.p. 1-3.

(٢) Meyer. Gail E. : Op..Cit., p. 134.

المهمة عقب تقديم أمريكا عرضها بتمويل مشروع السد إلى مصر ، فقام أندرسون برحلات مكوكية مابين مصر وإسرائيل لإبلاغ وجهات نظر كل حكومة للأخرى ، وقد عرض عبد الناصر مطلبين ليكونا أساسا لأى تسويه تعقد بين العرب وإسرائيل ، أولهما يتعلق بضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطينى على أرضه ولتسهيل هذه المهمة رأى أن تكون حدود هذا الوطن هى نفس خطوط التقسيم عام ١٩٤٧ ، وثانيهما أن تكون صحراء النقب للفلسطينيين مع ربط مصر بالأردن بطريق بري ، إلا أن إسرائيل رفضت هذين المطلبين وبذا لم تنجح المهمة التي جاء من أجلها أندرسون وانهارت آمال أمريكا لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل بالسد ، ومن هنا بدأت الخطوات التمهيدية لاتخاذ أمريكا قرار سحب عرضها ، إلى جانب الضغوط التي بدأ يمارسها أصحاب اللوبي الإسرائيلى على صناع القرار في أمريكا للحيلولة دون مشاركتها في مشروع السد وخاصة بعد إخفاق مهمة أندرسون[١] .

هذا فضلا عن الخلاف الأيديولوجى بين مصر وأمريكا فيما يتعلق بسياسة الحياد ، ففي حين رأت مصر في مبدأ الحياد أنسب السياسات التي يمكن لها أن تتبعها لإقامة علاقات مع الكتلتين الغربية والشرقية ،دون الإنحياز لأى منهما ؛ حيث أنها عانت طويلا من جراء التحالف مع بريطانيا ، مما جعلها تنبذ فكرة الانضمام إلى دولة كبرى خارج منطقة الشرق الأوسط أيًا كانت، هذا في الوقت الذي بنت فيه أمريكا سياستها الخارجية في مجريات الحرب الباردة على التكتلات والأحلاف خاصة في المناطق الحيوية لضمان كسب أكبر عدد من الدول إلى معسكرها ، محاولة منها للحد من التوغل الروسى في تلك المناطق[٢]. رغم هذا سعت أمريكا لاتباع سياسة تكتيكية لتضمن اجتذاب الدول المحايدة إلى جانبها ، وهذا ما عبر عنه الرئيس ايزنهاور في أحد تصريحاته، إذ ذكر أن أمريكا لاتمانع في اتباع بعض الدول سياسة الحياد ولكن بشرط أن يكون حياداً حقيقيا وأن أمريكا نفسها ظلت محايدة طوال مائة وخمسين عاما وليس معني هذا أنها تحبذ هذه السياسة إذ أن الدول التي تحالفت مع أمريكا دعمت وضعها الأمنى، في حين استمرت وزراتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين على موقفهما المتشدد إزاء مبدأ الحياد الذى اعتبراه عملا غير أخلاقي وموجه ضد أمريكا ويعمل على

(١) وزارة الدفاع - هيئة البحوث العسكرية : حرب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ، الجزء الأول ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ب ت ، ص.ص. ١١-١٢ ، دونالد نيف (ترجمة أحمد خضر ، عبد السلام رضوان ، : حرب السويس ، كيف أدخل ايزنهادر أمريكا إلى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٦٧ ، ١٧١، ١٨١ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة ٣٤١ ملف ١/٨١/٧٣٢جـ١ (سرى جدا) نبذه عن أسباب سوء العلاقات بين أمريكا والجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨/٦/٢ .

تشجيع المصالح الروسية. وهذا ما أوضحه دالاس وزير خارجية أمريكا في بعض تصريحاته لموازنة القلق الذي أثاره تصريح الرئيس ايزنهاور لدي الدول المرتبطة بمحالفات مع أمريكا[١]. ولا بعد هذا تباينا من حيث المبدأ بين دوائر البيت الأبيض وبعض الهيئات التنفيذية الأمريكية تجاه الحياد. بدليل أنه كان أحد الأسباب التي تضافرت في اتخاذ قرار أمريكا سحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي. بالإضافة إلى الاتهامات التي وجهتها الدول المناصرة لحلف بغداد إلى أمريكا من أنها تكافيء الدول المناهضة لسياستها في منطقة الشرق الأوسط بتقديم المساعدة لهم نظراً لمواصلة مصر لسياسة الحياد والتي كان من نتائجها الطبيعية مناهضة حلف بغداد وانضمام العراق إليه؛ حيث ان مصر كانت ترى أن وحده تضامن الصف العربي هي الكفيلة بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوغل الروسي دون التحالف مع الغرب. إلا أنه باشتراك العراق في حلف مع الغرب فتّ من عضد هذه الوحدة،كما أنه قد يشجع دول عربية أخري لمشايعة الحلف[٢].

والجدير بالذكر أن أمريكا هي صاحبه الفكرة الأصلية لهذا الحلف لتمشيها مع سياستها التي ترمي إلى فرض حزام أمني من الدول المحالفة للغرب ؛ لصد النفوذ الروسي وإيقاف التوغل في منطقة الشرق الأوسط ولكنها لم تقم بإنشائه بل لوحت بالفكرة لبريطانيا التي تبنت المشروع وكونت تحالفا مع كل من باكستان وإيران وتركيا والعراق عُرف باسم حلف بغداد علي افتراض أن أمريكا ستلحقها في الانضمام إليه ، إلا أن الأخيره كانت لها الأسباب التي دعتها بعدم الاشتراك فيه فعليا إذ رأت أنه في حالة فشل الحلف سيقع الغرم علي بريطانيا ويؤثر علي مصالحها بمنطقة الشرق الأوسط في حين تبدو هي بعيدة عن الحلف وهذا ما يدعم مصالحها في المنطقة . أما إذا نجح الحلف فهي علي يقين من ان بريطانيا بمفردها لن تتمكن من الوفاء بجميع الالتزامات لتدعيم الحلف مما سيلجئها إلى أمريكا طلبا للمعونة ، وبذا تضمن أمريكا ، أن تكون المسيطرة علي سياسات الحلف. كذلك ترجع الأسباب لعدم انضمام امريكا للحلف في أنها لا تريد إثاره حكومة مصر وإسرائيل تجاهها وخاصة أنهما عارضتا الحلف منذ البداية مع اختلاف دوافع كل منهما ، إذ رأت مصر فيه نوعا من استمرار النفوذ الامبريالى بينما نظرت إليه إسرائيل كخطوة لتكتيل الدول العربية المعادية لوجودها تقليديا في حلف تتزعمه إحدي دول المعسكر الغربي وذلك في حالة انضمام العديد من الدول العربية إليه[٣] . ورغم كل هذا لم يمنع أمريكا من الاشتراك في بعض لجان

---

(١) الجمهورية : العدد ٩٠٥٨ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١١ .

(٢) Meyer Gail E. : Op. Cit., p.p. 102-103.

(٣) ميشيل كامل : المرجع السابق ، ص ص ٩٣ - ٩٤ ، دونالد نيف : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

الحلف كالجنة الاقتصادية ولجنة مكافحة التخريب والأعمال الثورية مما يتيح لها أن تشترك فى الحلف من الناحية العملية لاحتياجها للاستحكامات التي يوفرها الحلف دون الالتزام بتعهدات قانونية تجاهه[١] .

وكنتيجة لتعثر أمريكا في تحقيق أهدافها من وراء مساهمتها في مشروع السد قررت سحب عرضها للمشاركة في تمويله قبل الأعلان عنه لمصر ببضعه أشهر ، في الوقت الذي أخذت تماطل وتسوف مصر حتي تتحين الفرص للإعلان عن هذا القرار ويُستَشف من بعض المحادثات التي دارت بين بعض مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية والسفير البريطاني في أمريكا في أبريل عام ١٩٥٦ عدم رغبة امريكا في الاستمرار في الاشتراك في تمويل المشروع ومع هذا قررت ألا تخبر مصر في ذلك الوقت بنيتها بل اتخذت سياسة لكسب الوقت ، تراوغ من خلالها المصريين بإفهامهم أن المذكرة المقدمة منهم لاتمام عقد الاتفاق بخصوص تمويل المشروع تحتاج الي دراسات أكثر أو أنها في حاجة إلى بعض التعديلات أو أنها موضوعه علي مكتب الرئيس للبت فيها ، وقد اتفقت بريطانيا مع أمريكا في السير في هذا الخط علي أن تخبر المصريين ان موضوع تمويل السد يحتاج إلي دراسات قد تستغرق بعض الوقت ، وأنه في حالة لجوء مصر لطلب العون من روسيا فعلي أمريكا أن تتجه للسودان وتحثها علي عدم اتمام الاتفاق بشأن تقسيم مياه النيل مع مصر لتجميد الوضع[٢] . ومما يؤكد نية أمريكا في سحب العرض أنها قررت أنه في حالة عدم استخدام مصر للأموال المخصصة لها لتمويل المراحل الأولي لمشروع السد - ٥٤,٦ مليون دولاراً - حتى نهاية السنة المالية ١٩٥٦ فإنها ستحول تلك الأموال إلي استخدامات أخري ، وهذا ما أوضحه أحد مسئولى الخارجية الأمريكية لأحد أعضاء السفارة المصرية بواشنطن عندما استفسر منه الأخير عن إمكانية تحويل الأموال لمشروع السد العالي في السنة المالية ١٩٥٦ لتوظف في مشروعات أخري للتنمية الاقتصادية في مصر ، فكان رد المسئول الأمريكى أنه نظراً لضخامة العون المقدم للسد باعتباره أكبر المشروعات الاقتصادية المصرية لا يمكن تحويل تلك الأموال إلى مساعدات اقتصادية أخري كما يتعذر إرجائها للسنة المالية التالية . كما أعرب أعضاء لجنة التخصيصات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩ يونيه ١٩٥٦ عن الرغبة في عدم الارتباط بأي أموال لمشروع السد العالى لمصر من الأموال المخصصة لبرنامج الأمن المتبادل لعام ١٩٥٧ ما لم يتم التشاور مسبقا مع اللجنة في

---

(١) الجمهورية : العدوان ٨٥٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٩ ، ٨٥٦ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٠ .

(٢) USNA. D.O.S.. 874. 2614 / 4- 356 : From Rountree to Hoover meeting with Ambassador Makins concerning Aswan Dam. dated 3/4/1956. p.p. 1-2.

هذا الشأن وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي لرئيس اللجنة أن الحكومة سوف تأخذ ذلك في الاعتبار[١] .

ولما كانت أمريكا قد بيتت النيه لعدم المشاركة في تمويل مشروع السد ، ظلت تترقب الأحداث كي تتخذها كذريعة لبدء الخطوات التمهيدية لإعلان مصر بقرار سحب عرضها ،فوجدت في اعتراف مصر بالصين الشعبية إحدي تلك الذرائع التي يمكن أن تستند إليها ، فعقب إعلان مصر اعترافها بحكومة الصين الشعبية في ١٦ مايو ١٩٥٦ ، عُقِدَ لقاء في اليوم التالي بين السفير المصري بواشنطن ووزير خارجية أمريكا ، أعرب له الأخير عن استياء الحكومة الأمريكية ، كذا الرأى العام الأمريكي من اتخاذ مصر لهذه الخطوة التي تعتبرها أمريكا إجراءاً عدائيا ضد المصالح الأمريكية ، وأنه في الوقت الذى تسعي فيه أمريكا لتحسين العلاقات مع مصر فإن مصر تعمل على توتر العلاقات ، وأن أعترافها بالصين الشعبية لأدل مثل على ذلك ، كما أعرب الوزير الأمريكي عن عدم رضاء أمريكا عن الطريقة التي تم بها اعتراف مصر بالصين الشعبية وخاصة أنها لم تلمح مسبقا باتخاذ هذه الخطوة . وبهذا الإجراء تدفع مصر أمريكا لمساعدة إسرائيل ، فأجابة السفير المصري بأن اعتراف مصر بالصين الشعبية اقتضته مبررات داخلية خاصة بسياسة مصر وأنها لا تهدف من ورائه الإساءة لعلاقتها مع أمريكا أو أية دولة أخري وأبدى دهشته من الضجة التى تثيرها أمريكا لاعتراف مصر بالصين في حين أن دولا أخري كثيرة سبق لها الاعتراف بالصين ومن بينها بريطانيا - حليفة أمريكا الرئيسية - ولم تتعرض لمثل هذه الانتقادات[٢] . ومما ورد بحديث وزير الخارجية الأمريكى يتبين رغبة أمريكا التدخل في سياسة مصر الخارجية وفي صنع القرار المصري وهذا ما لم تقبله مصر.

ومضيا في إظهار أمريكا عدم ارتياحها لتلك الخطوة المصرية ، صرح وزير الخارجية الأمريكي دالاس في مؤتمر صحفي في الثانى والعشرين من نفس الشهر ، أي في أقل من أسبوع من لقائه مع السفير المصري عن أن أمريكا كانت تتعاطف مع عبد الناصر لتعزيز استقلال بلاده ولكنها لا يمكن أن تتعاطف معه عندما يصل الأمر بتعاون مصر مع الروس أو باعترافها بالصين الشعبية ، إذ أنه يعد إجراء يؤثر علي المصالح الأمريكية[٣] - ورغم هذا حرصت الحكومة الأمريكية علي ألا تقدم

(١) Ibid. / 6-956 : Memo. re Aswan Dam, dated 9/6/56, p.p.1-2 , 17-1756 : From Dulles to Carl Hayden, chairman Senate Appropriations committee, dated 20/6/1956.p.3

(٢) Ibid. D.O.S., 611. 74/5-1756 A / MES : Memo. of conversation relating Egyptian relations, dated 17/5/1956, p. 3

(٣) Meyer, Gail E. : Op. Cit., p.p. 139-140.

احتجاجا رسميا لمصر ازاء اعترافها بالصين الشعبية ؛ لخشيتها من أن تتعاطف أي دولة من دول الجامعة العربية مع مصر وتحذو حذوها في الاعتراف بالصين الشعبية فى الوقت الذي رغبت فيه أمريكا أن تنحي تلك الدول عن اتخاذ مثل هذه الخطوة قدر المستطاع[١] .

أما أعتراف مصر بالصين الشعبية فيعزى إلى عدة أسباب من أهمها أن الصين من أكبر دول العالم في تعداد سكانها ؛ إذ بلغ آنذاك ٦٠٠ مليون نسمة من بينهم خمسة ملايين مسلم ، لذا تعد أكبر قوة بشرية علي المستوي العالمي ، كما أنها تشارك مصر في مبادئها نحو معاداة الاستعمار والحفاظ علي الاستقلال وعدم تأييد الأحلاف أو التكتلات وهذا ما عبرت عنه الصين في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥[٢] . ويرجع السبب الحقيقي والجوهري في اعتراف مصر بالصين الشعبية رغبتها في تأمين مصدر للحصول منه علي السلاح يمكن الاعتماد عليه لحمايه استقلالها عن طريق تدعيم علاقاتها بها ، وخاصة بعد أن أعلن الرئيس الروسي في لندن قبل ثلاثة أسابيع من اعتراف مصر بالصين أثناء التقائه برئيسي وزراء كل من بريطانيا وفرنسا أن روسيا ستحظر تصدير الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط وإعلان كل من المسئول البريطانى والفرنسي اتخاذ نفس السياسة - وإن كانت روسيا لم تنفذ فعليا ما جاء بهذا التصريح - مما جعل عبد الناصر يتخوف من أن تتعرض مصر لنفس الظروف التي واجهتها قبل عقد صفقه الأسلحة التشكيبية مع علمه بأن الأسلحة الصينية لا تضارع مثيلاتها الغربية أو الروسية ، ولكنه أيقن أن الحصول عليها افضل من لا شيء في ظل استمرار حصول إسرائيل علي أسلحة من فرنسا سرا ، وفي الوقت الذي لم تكن تمتلك مصر فيه صناعة للسلاح[٣] .

كما وجدت أمريكا في عدم توصل مصر مع السودان حتي منتصف عام ١٩٥٦ لاتفاق لتقسيم مياه النيل بينهما ذريعة أخري لأعلان سحب عرضها لتمويل مشروع السد . فمن المعروف أنه عندما عرضت أمريكا معاونتها لمصر في المشروع عن طريق تقديم منحه لها في ديسمبر ١٩٥٥ كان من المقرر أن تستخدم فى العمليات التمهيدية التى ستبدأ قبل الوصول إلي اتفاق مع السودان حول تقسيم المياه بينهما ، ولكن مصر بعد ذلك أعلنت أنها لن تبدأ أية خطوات تنفيذية للعمل فى المشروع قبل الوصول إلي هذا الاتفاق ؛ لخشيتها من أن تتعرض لموقف مساومة من جانب السودان يجعلها توافق علي بعض شروطهم حتى ولو لم تكن للسودان أحقية فيها ؛ وذلك لرغبتها في

---

(١) الأهرام : بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٨ .

(٢) الجمهورية : العدد ٨٨٠ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧ .

(٣) دونالد نيف : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

استكمال المشروع دون توقف لمدة طويلة[١] وترجع أولى الخطوات التى اتخذتها مصر للتفاهم مع السودان بشأن السد العالى إلى أغسطس عام ١٩٥٤ ففى ذلك التاريخ أرسلت الحكومة المصرية مبعوثا من قبلها إلى السودان ، للتشاور مع السودانيين لإبداء استعداد مصر للمشاركة في إقامة خزان الروصيروص الذي سيوفر كميات من المياه للسودان ، والذي يتطلب إنشائه اجراء تعديل فى الاتفاقية القائمة بين البلدين التي تنظم استخدامات مياه النيل بينهما ، ويقضى بتخلي مصر عن جزء من حصتها من مياه النيل للسودان ، وقد وافقت مصر علي ذلك إيمانا منها بأنه سيساعد في الحصول على موافقة السودانيين علي إنشاء السد العالي الذي إلى جانب ما سيعود به من فوائد علي مصر سيوفر للسودان في نفس الوقت كميات من المياه تصل إلى ثلاثة أضعاف ونصف ما تستخدمه السودان قبل إنشاء السد ، وهذه الكميات من المتوقع أن تزيد من احتياجات السودان من المياه لمدة خمسين سنة مقبلة[٢] .

وقد وافقت حكومة السودان علي أن تقوم مصر ببناء السد العالى ولكنها وضعت بعض الاشتراطات لذلك ، منها أن يتم تحديد نصيب السودان في مخزون مياه النيل مسبقا قبل أن تبدأ مصر في بناء السد ، وأن تفي تلك المياه التي ستحصل عليها بكافة احتياجات التنمية بها مستقبلا ، وأن يتم تسكين أهالي منطقة وادي حلفا في منطقة أخرى في السودان وتوفير وسائل الإعاشة علي نفقة مصر قبل اغراق منطقتهم بالمياه . وعلي الرغم من موافقة البلدان علي الشرط الأخير إلاّ أنهما لم يتوصلا حتى ابريل ١٩٥٦ إلى اتفاق بخصوص تقسيم مياه النيل بينهما ، إذ أنه في الوقت الذى ترغب فيه السودان تقسيم المياه التي ستخزن قبل حساب ما سيفقد عن طريق التبخير ، توافق مصر علي تقسيم تلك المياه بينهما بالتساوى بعد استقطاع ما سيفقد نتيجة التبخير والمقدر بعشرة ملايين متر مكعب ، وقد استغرقت المحادثات بين مصر والسودان في هذا الشأن من سبتمبر الى ديسمبر عام ١٩٥٤ ، كما تبودلت بعض الآراء خلال عام ١٩٥٥ وكان من المتوقع أن تجري محادثات بعد أبريل عام ١٩٥٦ حول هذه النقطة من المختلف عليها[٣] .

كما وضعت السودان بعض العراقيل الأخري أمام إتمام الاتفاق مع مصر حول بناء السد ، منها موضوع العملة ، فبينما كانت المحادثات دائرة بين المسئولين المصريين والسودانيين في أوائل عام ١٩٥٦ حول استهلاك السودان للعملة المصرية القائمة في التداول آنذاك تمهيدا لإصدار عملة

---

(١) USNA., D.O.S., 874 - 2614 / 5 - 1456 : From Rountree to Hoover , dated 14/6/1956, p.p. 2-3.

(٢) Ibid, / 8-1454 : From Am. Embassy Cairo to D.O.S., Washington, dated 14/8/954, p. 2.

(٣) Ibid, / 4-2356 : Memo. from Rountree to Hollister, dated 23/4/1956, p.4.

سودانيه مستقلة إذا بالسودان تربط موافقتها علي إنشاء السد لحين الوصول إلى إصدار عمله خاصة بها[١] .

ويتبين من مجريات الأحداث أنه كان لأمريكا وبريطانيا دوراً في إرجاء إتمام الاتفاق بين مصر والسودان حول مشروع السد لحين إعلانهما سحب العرض للمساهمة فى المشروع ، وما يؤكد ذلك تحريض البلدين لكل من السودان وأثيوبيا بعدم الموافقة علي المشروع[٢] . هذا في الوقت الذي ناشد فيه السودانيون أمريكا علي ألا تقدم منحة لمصر ما لم تقوم مصر بإعداد الترتيبات اللازمة لإجلاء المواطنين السودانيين من منطقة وادي حلفا التي سيتم إغراقها ، ومنحهم تعويضات عما سيفقدونه من منشأت أثرية وثروات معدنية ، وعلي أن توافق مصر علي تقسيم عادل للمياه التي ستخزن عن طريق السد العالي وحرية كل بلد في استخدام تلك المياه وإقامة المنشآت التي تراها مناسبة لمصلحتها ، هذا ما عبر عنه وزير السودان للشئون الخارجية في رسالة بعث بها لوزير الخارجية الأمريكى في مارس ١٩٥٦ أوضح فيها أنه علي يقين من أن أمريكا لن تعرض مصالح السودان للخطر ، كما ذكر له أن السودان في حاجة هى الأخرى لمعونات خارجية أمريكية كمصر ، ولكن عدم وجود عملة مستقلة للسودان يعيق ذلك[٣] . وبذا تلاقت رغبة كل من أمريكا والسودان في عدم إتمام الإتفاق مع مصر قبل اعلان أمريكا سحب عرضها .

أما فيما يتعلق بالأسباب التى دعت بريطانيا للتراجع عن مشاركتها في تمويل مشروع السد فيعزى أهمها إلى طرد الأردن للقائد العام الانجليزى للقوات المسلحة بها جنرال جلوب General Glubb في مارس عام ١٩٥٦ أثناء تواجد وزير خارجية بريطانيا في مصر وابتهاج الصحف المصرية بهذا الإجراء ، كذا ما تلاه بفترة قصيرة من قيام مظاهرات في البحرين ضد بريطانيا وخشيتها من أن تتكرر مثل هذه الأحداث في دول أخري مما يعرض مصالحها وخاصة البترولية للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشعورها أن مصر كانت المحرك الرئيسى لتلك الاحداث ، وأنها تعمل ضد التواجد البريطانى فى المنطقة[٤] . من هنا يتبين أنه كان هناك تطابق بين السياسة البريطانية والأمريكية لسحب عرضهما في مشروع السد ، هذا ما أكدته المحادثات التي دارت بين وزير الخارجية الأمريكى

---

(١) Ibid. : From Am. Embassy Khartoum to S.O.S., Washington, dated 27/5/1956, p.p.1-2.

(٢) Nahn, Peter L. : Op.Cit., p. 204.

(٣) USNA, D.O.S., 874. 2614/3-1756 : From, zarroug, Minister of Foreign Affairs Sudan to S.O.S., Washington, re High Aswan Dam, dated 17/3/1956, p.p. 1-3.

(٤) Meyer, Gail E.: Op. Cit., p.138.

والسفير البريطاني بواشنطن قبل الأعلان عن سحب العرض ببضعة أيام ، إذ ذكر خلالها الوزير أن المسئولين الأمريكيين يتشاورون بشأن عدم الاستمرار أو التقدم في المعاونة في هذا المشروع ، وأنه شخصيا قد أجري محادثات مع الرئيس الأمريكي للوصول إلى قرار نهائي في هذا الشأن ، وأن أمريكا تجد صعوبات بالنسبة للإجراءات القانونية لتخصيص أموال لهذا المشروع ، فذكر له السفير ان بريطانيا تسير في هذا الإطار ومع هذا كان هناك تردد لدى المسئولين الأمريكيين عن كيفية إبلاغ عبد الناصر بعدم استعداد أمريكا للاشتراك في المشروع وخصوصا أنهم يتوقعون أن عبد الناصر قد يُبدي استعداده للموافقة علي بعض الشروط التي كانت ما تزال معلقه دون حل . كما كان لديهم تخوف من أنه في حالة سحب أمريكا لعرضها سوف تلجأ مصر لروسيا التى ستملي شروطها في المعاونة[١] .

وفي ١٩ يوليه ١٩٥٦ عُقدَ لقاء بين السفير المصري بواشنطن - عقب عودته من القاهرة حيث كان يجري بعض المشاورات مع المسئولين بخصوص السد العالي - ووزير الخارجية الأمريكى وبعض مساعديه أعلن الوزير الأمريكى للسفير المصري سحب أمريكا لعرضها للمشاركة فى تمويل السد وأنها لن تستمر فى تقديم المعونة لمصر لهذا المشروع وأرجع ذلك لعدة أسباب لتبرير هذا الاجراء الأمريكي منها أن الاقتصاد المصري أصبح فى وضع غير مشجع للاستمرار في المشروع حيث أن المشروع من الضخامة إذ سيتكلف ما يقرب من ١٣٠٠ مليون دولاراً تتحمل مصر منها ٩٠٠ مليون دولاراً بالعملة المحلية فإن أمريكا ترى أن ذلك المبلغ سيمثل عبئًا علي الاقتصاد المصري، لن يستطع أن يتحملة ، كما أن مصر لن تنجح حتي ذلك التاريخ في عقد اتفاقيات مع دول حوض النيل بخصوص تقسيم المياه بينهم - والمتمثلة في السودان وأثيوبيا وأوغندا - مع العلم أنه كان من المتفق عليه أن تعقد اتفاقية مع السودان فقط لتقسيم مياه النيل فيما بينهما كذلك أن مصر رهنت قطنها - أهم سلعها التصديرية - سدادا لصفقة الأسلحة التشيكية ، هذا فضلا عن أن الشعب الأمريكي لا يحبذ المشاركة في إقامة مشروع يلقى معارضة كبيرة في الكونجرس نتيجة لضغط ممثلي ولايات الجنوب وخشيتهم من منافسة القطن المصرى لأقطانهم في الأسواق العالمية لتوقعهم زيادة المساحات التي ستُزرع به التي ستنجم عن توفير كميات كبيرة من المياه نتيجة لبناء السد ، كذلك معارضة ممثلي بعض الولايات الأمريكية التي في حاجة إلي اقامة سدود أصغر بكثير من السد العالي وإتهامهم الحكومة الأمريكية بأنها في الوقت التي تقبل المساهمة في مشروع ضخم لإقامة سد في مصر ، تتأخر في الموافقة علي إقامة سدود بتكلفة أقل بكثير في ولاياتهم ، كذلك

(١) USNA., D.O.S. 874-2614/7-1956 : Memo. of Conversaton re Aswan Dam, dated 13/7/56, p.p. 1-2.

أن العلاقات بين مصر وأمريكا غير مشجعه بصفة عامة خلال الشهور السبعة الأخيرة منذ تقديم العرض الأمريكي وأن مصر تشجع بعض الدول العربية لابتباع السلاح من الكتلة الشرقية وبذا تسىء علاقات أمريكا مع هذه الدول ومع هذا صرح الوزير الأمريكي للسفير أن أمريكا علي استعداد لمساعدة مصر في تحقيق التنمية الاقتصادية بها عن طريق المساهمة مستقبلا في مشروعات أخري أقل ضخامة من مشروع السد[١] .

وقد أكد السفير المصري لوزير الخارجية بناء علي تأكيدات ناصر له - أن مصر لا تحرض أية دولة لابتباع السلاح من روسيا ولم تحث المملكة السعودية علي عدم الاستمرار في شراء الأسلحة من أمريكا ولم تعترض علي بناء قاعدة جوية أمريكية في الظهران بدليل أن ناصر أعطى تعليماته للمدرسين المصريين والعاملين في الدول العربية بعدم التدخل في السياسة الداخلية للدول التي يقيمون بها . كما ذكر أن ناصر مستاء من الاتهامات التي تُوجه إليه والتي تؤثر علي العلاقات بين مصر وأمريكا في حين أنها ليست لها أساس من الصحة ولا يوجد دليل لاثباتها ، وخلال نفس اللقاء تحدث السفير بصفته الشخصية فذكر لوزير الخارجية الأمريكى أنه يكره اكتساب الروس ميزات من تلك الأوضاع القائمة بين مصر وأمريكا ، وأنه علي علم بأن روسيا قدمت عرضا سخيًا لمصر لمشروع السد يتضمن ميزات مالية وفنية تفوق العرض المقدم من الغرب والبنك الدولي ويتمني أن تسوى مسألة السد بين مصر وأمريكا قبل سفر الرئيس ناصر المزمع إلى موسكو حيث أنه يتعرض لضغوط كبيره في مصر لقبول العرض الروسى ، وأنه - السفير - قد نصح الرئيس بقبول العرض الروسى إذا ما رفضت أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي تمويل المشروع . فأجاب الوزير الأمريكي أن أمريكا تدرك جيدا ما قامت به بخصوص قرار سحب العرض وأنه يعلم ما يعنيه السفير من وراء هذا الحديث[٢] . ومن أجابة الوزير الأمريكي يمكن الخروج بأنه كان على قناعة من أن ما أورده السفير المصرى بخصوص العرض الروسى ما هو إلا مناورة للتأثير علي أمريكا دون وجود عرض روسي حقيقى ، وقد تعذر من خلال المادة المتاحة الوصول إلى تأكيدات تفيد وجود عرض روسى جديد قبل سحب العرض الأمريكى في عام ١٩٥٦ أم كان السفير المصري يقصد الإشارة إلي العرض الذي سبق أن قدمته روسيا فى عام ١٩٥٥ .

وفيما يتعلق بالمبررات التي استندت إليها أمريكا في إعلان سحبها للعرض الخاص بالمساهمة

---

(١) Ibid, : Memo. of conversation re Aswan dam between Egyptian Ambassador , washington and the Secretary and some of his assistants, dated 19/7/1956, p.p. 1-2.

(٢) Ibid, : p.p. 4-5.

في تمويل مشروع السد يمكن تفنيدها واثبات عدم موضوعيتها . ففيما يختص بوضع الاقتصاد المصري أكد يوجين بلاك مدير البنك الدولي أثناء زيارته لمصر في يونيه عام ١٩٥٦ أن الاقتصاد المصرى لم يطرأ عليه أى تغيير طوال ستة أشهر منذ أن تقدمت أمريكا وبريطانيا بعرضهما فى المشاركة في تمويل المشروع . كما ذكر أنه يري ألايسحب البلدان عرضهما حتي لو لم يستمرا في مناقشاتهما طوال شهري يونيه ويوليه ١٩٥٦ للوصول إلى اتفاق بشأنه وهذا ما أبلغة أحد مسئولى الخارجية الأمريكية لوزير الخارجية نقلا عن ملاحظات بلاك[١] . أى أن هذا التأكيد من جانب أكبر - هيئة دولية للاقراض - والذى سبق سحب أمريكا لعرضها بأقل من شهر ، يفيد بسلامه الاقتصاد المصري . كذلك لا أساس من الصحة لما أدعته أمريكا من تدهور الاقتصاد المصري نتيجة لرهن مصر قطنها سدادا لقيمة صفقة الأسلحة التشيكية بدليل أن مصر جدولت قيمة الصفقة علي مدي اثنتا عشر عاما بمعدل ما قيمته من سبعة إلى ثمانية ملايين جنيها سنويا وهذا المبلغ لا يؤثر بالطبع بدرجة كبيرة على ميزانية الحكومة المصرية آنذاك وأن أمريكا تعلم هذا الوضع مسبقا قبل تقديمها لعرضها الخاص بالسد[٢] .

أما بالنسبة لما يثيره نواب ولايات الجنوب الأمريكية من ضجة في الكونجرس من تخوفهم من احتمال منافسة القطن المصري لأقطانهم في الأسواق العالمية غير حقيقي ، اذا أن أحدي الشركات الأمريكية تدعي شركة ارثر د .ليتل Arthur D. Little Incorporation. - والسابق الحديث عنها في فصل الاستثمارات - أوردت في دراسة أعدتها في نهاية عام ١٩٥٥ أن التقديرات المبدئية تؤكد زيادة رقعة الأراضى التي ستكون قابلة للزراعة باتمام إنشاء السد العالي بعد توفير كميات كبيرة من المياه وأن الشركة بصدد إجراء مشاورات مع بعض مسئولي الحكومة المصرية لإبداء استعدادها للمساهمة المالية في مشروعات خاصة بالأراضى التي ستستصلح وزراعة مساحات كبيرة منها بالخضر والفواكة التي يمكن أن تعد للتصدير للأسواق الأوربية المتاخمة لمصر ، وبذا توفر عملات أجنبيه لها ، ومما يشجع تلك الشركة للتفكير في المساهمة في مثل هذه المشروعات مارآته من اتجاه في مصر يسعى للعمل علي تنويع الانتاج الزراعي للتخلص من سيطرة القطن عليه[٣] . إذن فمن البديهى ألا تخصص مصر أراضى جديدة مستصلحة لزراعة مساحات أكبر من القطن و هذا

---

(١) Ibid. -/3-2856 :From Hoover to S.O.S.. dated 20/6/1956. p.p. 1-2.

(٢) Meyer. Gail E.: Op.Cit.. p. 144.

(٣) USNA. D.O.S.. 874. 2614/2-155 : From O'connor. Acting Assistant Secretary to Rutherford House of Representative. regards a report prepared by Arthur D. Little Inc.. dated 28/12/1955. p. 2

فضلا عن أن أمريكا كانت المتحكمة في أسعار القطن عالميا باعتبارها تزرع ما يعادل ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من محصول القطن في العالم ، لذا فهى تحرص دائما علي استمرار تحسن سعره حماية للمنتج الأمريكى والدليل علي ذلك أنه عندما انخفض سعر القطن في بورصه القطن الأمريكية عام ١٩٤٨ بمقدار ريال واحد للقنطار ، أمرت أمريكا بإجراء تحقيق لمعالجة أسباب هذا الهبوط[١] .

ومما هو جدير بالذكر أن مجريات الأحداث قد أثبتت عكس ذلك إذ أن أمريكا هي التي حاولت منافسة القطن المصرى في النصف الثانى من عام ١٩٥٦ سواء في السوق الأمريكية ذاتها أو في الأسواق العالمية وخاصة أسواق أوربا الغربية - المنفذ التقليدى لتصريف أكبر كميات من القطن المصرى - وذلك بأنها لوحت علي لسان وزير الزراعة الأمريكي بنيتها بطرح كميات كبيرة من فائض مخزون القطن المتجمع لديها أثناء الحرب الكورية و ذلك اعتبارا من أغسطس عام ١٩٥٦ ، مما أثر علي واردات القطن المصرى إلى أمريكا وعلي فرص حصولها علي دولارات ، كما كان له رد فعل علي فرص تسويق وأسعار القطن المصرى في الأسواق الأوربية وهذا ما دعا مصر إلى اللجوء لتصريف أقطانها في دول الكتلة الشرقية ، أي أن أمريكا هي التى دفعت مصر لزيادة روابطها التجارية مع دول تلك الكتلة كما سبق ذكره في الفصل الخاص بالتجارة .

إلي جانب هذا تعرضت أمريكا لا نتقادات لإعلانها قرار سحب العرض الخاص بالسد من قبل بعض المسئولين الأمريكيين أنفسهم كما جاء بحديث للسناتور فولبرايت Senator Fulbright رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى في أحدي جلسات الاستماع التي عقدها المجلس عقب سحب أمريكا للعرض ذكر فيه أن أمريكا لم تكن حكيمه في اتخاذ هذا القرار إذ أنه سيؤثر علي المصالح الأمريكية ليس في مصر فحسب بل في العديد من دول الشرق الاوسط ، وبالإضافة إلي ما أورده عن سلامة الاقتصاد المصرى أوضح أيضا أن السودان أو أي دوله من دول حوض النيل لم يسبق لها أن رفضت بناء السد العالى وأن هناك بعض نقاط الخلاف بين مصر والسودان مايزال يجري التشاور بشأنها لأن السودان ترى أنه من مصلحتها إقامة مثل هذا المشروع لما سيعود به من فوائد عليها أيضاً كما أنه يرى أن هناك خطأ في أن تخلط أمريكا بين ما تتبعه مصر من سياسة حيادية وقومية وبين الشيوعية ، وأكد أنه في حالة ما اذ كان السد قد تم انشائه بمشاركة غربية فان سيكون له صدى علي شعوب منطقة الشرق الأوسط التى سترى فيه أن

---

(١) مجلس النواب : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الرابع ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، مضبطة الجلسة الحادية عشر بتاريخ ١٩٤٨/١/١٣ ، ص ٥٣١ .

دولة كبرى كأمريكا لديها القابلية والاستعداد في المشاركة في مشروعات تنمية تعمل علي رفع مستوي المعيشة لشعوب تلك المنطقة وما يعكسه ذلك علي خدمه المصالح الأمريكية[١] ، كما أن بايرود سفير أمريكا بالقاهرة عارض سحب أمريكا لعرض تمويل السد لإدراكه أن ذلك سيكون في غير مصلحة العلاقات المصرية الأمريكية من واقع قربة من مسرح الأحداث في مصر ، مما دفع أمريكا لنقلة سفيرا في جنوب أفريقيا عقب أعلان السحب رغم أنه من خبراء شئون الشرق الأوسط وعمل من قبل سفيرا لبلاده في السعودية واليمن[٢] .

ومن الملاحظ أن دالاس وزير خارجية أمريكا قد تعرض لهجوم كبير باعتباره أنه هو الذي قام بتبليغ قرار سحب العرض الأمريكي وأن البيان الذي وزعه علي الصحف لنشره في هذا الصدد تضمن عبارات متشددة أثارت مشاعر المصريين ، كما أتهم بأنه صاحب قرار سحب العرض الأمريكي ومع أنه لا يمكن إنكار الدور النشط الذي قام به دالاس في اتخاذ قرار السحب إلا أنه قد ساهمت عدة عوامل أدت إلى اتخاذ هذا القرار وكان لمستشاري وزارة الخارجية الأمريكية والكونجرس دور هام في هذا الإجراء ، كما كان الرئيس ايزنهاور هو صاحب القرار الأخير في إعلان سحب العرض ، وهذا ما أوضحه الرئيس في مذكراته الخاصة وأكده دالاس في حديث له مع سفير أحدي الدول الأوربية في أمريكا بأنه سبق له التشاور مع الرئيس قبل اعلانه لهذا القرار[٣] . وعلي هذا فإن دالاس ليس المسئول وحده عن اتخاذ قرار سحب العرض الأمريكي .

وفي اليوم التالي لسحب أمريكا عرض تمويل السد العالي قامت بريطانيا بسحب عرضها هي الأخري مبررة ذلك بنفس الأسباب الاقتصادية التي دعت أمريكا لسحب عرضها ، وقد قُوبِلَ هذا القرار البريطاني بارتياح في الدوائر الرسمية الأمريكية التي اعتبرته تماثلاً للسياسة البريطانية مع سياسة حليفتها أمريكا ، وحين أبلغ متحدث باسم الخارجية البريطانية السفير المصرى بلندن بهذا القرار أعرب الأخير عن استيائه من الموقف البريطاني وتساءل عما إذا كان هذا القرار يعبر عن رأى الحكومة البريطانية ، أجابة المسئول البريطاني أن الحكومتين البريطانية والأمريكية سبق أن تشاورتا ووصلتا إلى نفس النتيجة والتي مفادها سحب العرض[٤] . ورغم توافق الحليفتين في اتخاذ قرار

(١) Utley . Freda : will the Middle East go west. Henery Regency Co. 1957. p.p. 95-96.

(٢) الجمهورية : العدد ٩٤٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٥ .

(٣) USNA. D.O.S.. 874. 2614/7-2056 : Memo. of conversation regards Aswan Dam. dated 20/7/1956. p.1. Divine. Robert A. : Eisenhower and the cold war. Oxford University. New York. 1981. p. 81.

(٤) USNA. D.O.S.. 874. 2614/7-2056 : Telegram from Foster (F.O. spokesman. London) to S.O.S. regards withdrawal of H.M.G. its offer. dated 20/7/1956.p.1

سحب العرض إلا أن أمريكا أخذت المبادرة فى الإعلان عن القرار لتثبت أنها قد أصبحت مستقلة عن السياسة البريطانية تجاه سياسات منطقة الشرق الأوسط ، وأنها لم تعد تبني سياستها للمنطقة كرد فعل للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط بل أصبحت صاحب القرار الأول والموجّه لتلك السياسة وتخلصت بذلك من تبعية ردود الفعل لسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط والتي ظلت تمارسها للعديد من السنوات عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، أى أنها أصبحت هى المحركة للأحداث تجاه المنطقة[١] .

تلى سحب عرض أمريكا وبريطانيا مساهمتهما في مشروع السد ، سحب البنك الدولي في الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦ عرضه للمساهمة في تمويل المشروع والمتمثل في تقديم قرض لمصر ، ويرجع هذا القرار الذى اتخذه البنك لعدة أسباب من أهمها أنه سبق أن ربط تقديم القرض للمشروع باستمرار عرض العون الأمريكى البريطانى المشترك له[٢] . علاوة علي نفوذ أمريكا في البنك باعتبارها من أكبر المساهمين في رأسماله وصاحبه ثلث أصوات مجلس إدارته ، وبالتالي كانت تلعب دوراً كبيراً في توجيه سياسات البنك نحو الأقراض الخارجي[٣] . وما يؤكد ذلك أنه رغم اقتناع ممثلي البنك الذين قاموا بدراسات المشروع ، كذا مديره حول سلامة المشروع وقدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته إلا أن البنك لم يتمكن من مواصلة استعداده لتقديم القرض لمصر عقب توقف كل من أمريكا وبريطانيا في المساهمة في المشروع .

ومن الثابت أن مصر لم تفاجأ بأعلان أمريكا سحب عرض العون لمشروع السد العالي في ١٩ يولية ١٩٥٦ ، إذ أنها كانت تعلم بنية الحكومة الأمريكية والبريطانية قبل إعلانهما بالسحب، بدليل أن مصر فكرت قبل إعلان السحب الأمريكي بفترة قصيرة البحث عن مصدر غربي آخر للتمويل ، وقد وقع الاختيار علي ألمانيا الغربية كنتيجة منطقية لاشتراك الشركات الألمانية في الدراسات الخاصة بالمشروع منذ البداية ، كذا ما أبدته في أواخر عام ١٩٥٥ من رغبتها للمشاركة في التعاقد علي تنفيذ المشروع مع اتحاد من بعض الدول الغربية الأخري قبل تقديم أمريكا وبريطانيا عرضهما المشترك ، وإن كان لم يتحقق لها ذلك ، فضلا عن رغبة مصر إبلاغ أمريكا ولو بشكل غير مباشر بأنها ما تزال تفضل المساهمة الغربية في القيام بالمشروع حتي لو لم يتم عن طريقهما - أمريكا وبريطانيا - فأرسل عبد الناصر مبعوث شخصي من قبله إلى ألمانيا لاستطلاع

---

(١) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق، ص ص ٣٧١ - ٣٧٣ .

(٢) الجمهورية : العدد ٩٤٧ ، بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٥ .

(٣) Baldwin, David A. : Op. Cit., p.p. 29,32.

رأى الشركات والحكومة الألمانية عن مدى قابليتهم للمشاركة فى المشروع فى ذلك الوقت -أى فى منتصف عام ١٩٥٦ - ومع استعداد الشركات الألمانية للمساهمة فى المشروع اشترطت تقديم ضمان من الحكومة الالمانية نفسها ، بمعنى أن تتحمل الشركات جزءاً من التمويل وتتحمل الحكومة الألمانية الجزء الباقى ، ولكن ابلغت الحكومة الالمانية المبعوث المصرى بأنها لن تتمكن من المساهمة في المشروع . ومن الواضح ان الحكومة الالمانية قد اتخذت هذا القرار تحت ضغط من امريكا ، إذ أنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروجها منهزمة وتعرضها للتقسيم وتبعيتها للمعسكر الغربي لم تكن في وضع يسمح لها بالانفراد بوضع قرارات سياستها الخارجية ، بل كانت تتعرض لضغوط أمريكية ، وقد ارادت أمريكا من وراء ابعازها لألمانيا عدم قبول المشاركة في المشروع أن تؤكد لمصر و حده سياسة المعسكر الغربي في رفض تمويل المشروع والا تشذ المانيا عن هذا الاتجاه[١].

سحب المشاركة الغربية فى تمويل مشروع السد وفرصة روسيا للحلول محلها:

عندما سحبت أمريكا عرضها لتمويل مشروع السد وتلتها بريطانيا فالبنك الدولي ، كما أوصدت الأبواب أمام مصر للحصول على عون من دولة غربية أخرى كألمانيا الغربية ، كانت أمريكا تهدف من وراء ذلك ألا تتمكن مصر من بناء السد العالي حيث أنها كانت علي قناعة من أن العرض الذي سبق أن قدمته روسيا لمصر ما هو إلا مناورة ، إذ أن وضع الاقتصاد الروسى في ذلك الوقت - منتصف عام ١٩٥٦ - كان لا يسمح بتقديم عون خارجى كبير لأنها كانت تعانى من بعض الاضطرابات الاقتصادية الداخلية وأنه لا توجد حكومة روسية تجرؤ علي الإقدام علي تلك الخطوة ما لم تكن تهدف من ورائها إلى تحقيق أهداف سياسية[٢] ، كما أن رفض أمريكا تمويل مشروع السد يعتبر تغييراً في سياستها التي كانت تدعم سياسة عبد الناصر الاصلاحية ونظامه التقدمى ، مما يعرض النظام المصري للهجوم محليًا وخارجيًا ما لم يضمن عبد الناصر المساندة الروسية لتمويل المشروع أو علي الأقل يمنع تهديدات المتطرفين اليمينيين واليساريين ، وهذا ما اضطره لأن يلجأ

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ما دار من محادثات بين المبعوث المصرى (حسن ابراهيم) وكل من الشركات والحكومة الالمانية ورفض الأخيرة المساهمة فى تمويل المشروع يمكن الرجوع إلي :

وجيه عتيق : السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الالمانية ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص.ص. ١١٨ - ١٢٥ .

(٢) USNA. D.O.S., 874. 2614/7-1956 : Memo. of conversation Soviet offer to the High Aswan Dam, dated 19/7/1956, p.p. 5-6.

لقبول المشاركة الروسية في المشروع مع أن اتجاهه منذ أن تبنت حكومة الثورة مشروع السد يميل نحو إتمام المشروع عن طريق مساهمة البنك الدولى وعون الدول الغربية[١] .

ولم تنقض ثلاثة أيام علي سحب العون الأمريكى حتى صرح وزير خارجية روسيا في ٢١ يوليه ١٩٥٦ - في حفل استقبال إقامته السفارة البلجيكية بموسكو بمناسبة عيدها القومى - أن روسيا لا ترى في مشروع السد أهمية حيوية للاقتصاد المصري وأنها تفضل المساهمة في بعض المشروعات الأخرى فى المجال الصناعى ، إذ تعدها أكثر أهمية للاقتصاد المصري ، ولكن إذا ما طلبت مصر معاونة روسيا في هذا المشروع فقد تستجيب لطلبها كرغبتها ، وقد قُوبِلَ هذا التصريح الروسي باستياء في مصر سواء فى الأوساط الرسمية أو الشعبية ولكن سرعان ما كلفت روسيا سفيرها بالقاهرة - بعد مرور بضعة أيام من هذا التصريح - بالأعلان عن أن روسيا علي استعداد لتمويل مشروع السد إذا ما طلبت الحكومة المصرية العون منها . وتعتبر هذه سياسة تكتيكية من قبل روسيا بعد أن أصبحت الوحيدة علي الساحة أمام مصر للمشاركة في المشروع[٢] .

ومن تتبع الأحداث يتبين أن مصر لم تتقدم لطلب العون من الحكومة الروسية لمدة طويلة تجاوزت العامين من تاريخ إبداء روسيا قابليتها للمساهمة في مشروع السد ، وربما يرجع ذلك إلى رغبة مصر في إتمام الاتفاق مع السودان حتي لا تثار أمامها مشاكل عند الوصول إلى اتفاق مع روسيا وخاصة أنه نمى إلى علم السفير المصرى بواشنطن أن أمريكا تلمح لدول حوض النيل ومن بينها السودان أنها على استعداد لمعاونتهم ماليا وفنيا لإقامة مشروعات عند منابع النيل ، لتخزين المياه وإفهامهم أن تلك المشروعات يجب أن تكون أقليمية شاملة تخدم المنطقة كلها وأنه يمكن الاستغناء بذلك عن المشروعات التي تخدم مصر وحدها كمشروع السد العالى المزمع انشائه[٣].

وفى أكتوبر عام ١٩٥٨ أعلنت روسيا - بعد مفاوضات أُجْرِيَتْ مع الحكومة المصرية - أنها قررت تقديم عرض لمصر لتغطية العملة الأجنبية الخاصة بتمويل المرحلة الأولي من المشروع عن طريق تقديم قرض وفقا لما تضمنه عرضها السابق الذى قدمته فى عام ١٩٥٥ ، وقد شكلت مصر لجنة عليا برئاسة عبد الحكيم عامر وعضوية بعض الرسميين المختصين للإشراف علي الأعمال الخاصة

---

(١) Utley , Freda : Op. Cit., p.98.

(٢) USNA, D.O.S., 886/B. 2614/8-1257 : Outline of developments relating the Aswan High Dam, dated 17/8/1957, p.8.

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٤ ملف ٧٣٢ /١١/٨٦ (سري جدا) ، خطاب السفير أحمد حسين الى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٧ .

بالسد ، وأعلنت أنها ستمول جزء من مساهمتها في المشروع بعشرين مليون جنيهًا سنويًا من إيرادات قناة السويس وأن المرحلة الأولي ستستغرق أربع سنوات وستتكلف سبعة وثلاثون مليون جنيه بخلاف الأموال التي ستدفع كتعويضات عن الأراضى المصادرة في حين أن المشروع ككل سيمتد إلى حوالي عشر سنوات وهو من الضخامة إذ أنه يبلغ سبعة أضعاف حجم أهرامات الجيزة ويحتاج إلى خمسة عشر ألف عامل من العمالة الدائمة لحين الإنتهاء من إنشائه ومن المقدر أن يزيد الدخل القومى المصرى بحوالي ٢٧٨ مليون جنيها سنويا ، إلى جانب زيادة الطاقة الكهربائية المنتجة بمقدار ١٠ مليون ك / س بحيث تسمح بإنشاء مشروعات صناعية جديدة . كالأسمدة والصلب ، وسوف تستخدم في إنشائه نوعيات خاصة من الأحجار تكسبه صلابه[١] .

وقبل وصول مصر وروسيا إلى اتمام الاتفاق حول مساهمتها في المرحلة الأولي للسد ، حث السفير الأمريكى فى مصر حكومته بالمساهمة في المرحلة الثانية من إنشائه ، إذ أنه ما زالت هناك فرصة أمام الغرب للمشاركة في المشروع حتي لا تنفرد روسيا به وخاصة أنها لم تتشدد في عرضها الخاص بالمرحلة الأولي مما يؤكد أنها ستساوم مصر فى المرحلة الثانية كى تحصل علي ما تهدف إليه، وحيث أن مصر ستكون قد بدأت في العمل سوف تكون في حاجة إلى قروض روسيه أخري لاتمامه وهنا تجد روسيا فرصة لاملاء شروطها علي مصر [٢] ، وفي نفس الوقت أومأت أمريكا لألمانيا الغربية بطريق غير مباشر أن تعرض علي الحكومة المصرية رغبة المانيا في المساهمة فى تمويل المرحلة الثانية لانشاء السد ، إلا أنه لم يتم لألمانيا المشاركة فى تلك المرحلة ، كما لم تقدم أمريكا عرضًا بالمساهمة في ذات المرحلة[٣] .

أعلان مصر تأميم شركة قناة السويس عقب سحب العرض الامريكى - البريطانى المشترك واثر ذلك علي العلاقات الاقتصادية المصرية الامريكية:

كان الرد المصري علي قرار سحب العرض الأمريكى البريطانى للمشاركة فى تمويل السد العالي متمثلا في إعلانها تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وتحويلها إلى شركة مساهمة

(١) USNA. D.O.S., 886B. 2614/10-2458 : From Hare American Ambassador. Cairo to S.O.S., re USSR High Dam offer. dated 25/10/1958.p.1.

(٢) Ibid : P. 2.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول علاقة المانيا الغربية بالمرحلة الثانية من انشاء السد في نهاية عام ١٩٥٨ يمكن الرجوع إلي : USNA. D.O.S., 886/B. 2614/12-558 : Aide Memoire from the Embassy of the Federal Republic of Germany Washingon. D.C., re High Aswan Dam. dated 5/12/1958. p.p. 1-2 , - 358/ : From Dulles to the Am. Embassy Bonn re. Aswan Dam project. dated 6/12/1958. p.p. 1-2.

مصرية وذلك في ٢٦ يوليه ١٩٥٦ فلقد كان عبد الناصر مصمما علي تأميم الشركة لتوافق هذا الإجراء مع سياسته القومية التي تعمل على إزالة أي مظهر من مظاهر السيطرة الأجنبية على الأراضي المصرية . وفي حديث صحفي له عقب التأميم صرح بأن الخطوات الأولي لهذا الإجراء بدأت منذ أكثر من عامين من إعلانه[١] . وهذا يعنى أن قرار تأميم الشركة لم يأت نتيجة لسحب العرض الغربي بل كان سببا مباشرا له حيث رأت فيه مصر الوقت المناسب كى تعلن عما سبق أن قررته من قبل بخصوص تأميم الشركة ، وهذا ما أبده وزير الخارجية الأمريكي نفسه في تصريح له في الاجتماع السنوى لحلف جنوب شرق آسيا ، حين ذكر أنه من العسير القول أن سحب المعونة الأمريكية لتمويل السد كانت سببا في قرار تأميم مصر لشركة القناة ، ولو لم تكن هذه الفرصة قد أتاحت لمصر الاستيلاء علي الشركة لما أعوزها أن تجد فرصه أخري لاتخاذ مثل هذا الإجراء[٢] .

وترجع فكرة تأميم شركة قناة السويس التي راودت مجلس قيادة الثورة منذ الشهور الأولي لقيام الثورة ، إذ تكّون مكتبا لشئون القناة كان تابعا لرئاسة مجلس الوزراء مباشرة . وفي عام ١٩٥٤ صدر قرار جمهورى وأوكل إليه مهمة دراسة حالة شركة قناة السويس وإعداد أبحاث حول إحتمال تأميمها ومدى إمكانية ذلك[٣] ، ولما كانت الشركة تحقق دخلا يعود علي كل من بريطانيا وفرنسا اللتان كانتا تستأثران بغالبيته - لأن بريطانيا أمتلكت في ذلك الوقت ٤٤٪ من أسهم الشركة بينما أمتلكت فرنسا ٥٠٪ - في حين أن مصر لم تحصل إلا علي نسبة ضئيلة منه تكاد لا تذكر ، فعلى سبيل المثال قُدرَ دخل الشركة عام ١٩٥٥ بما قيمته ١٠٠ مليون جنيهًا استرلينيًا كان نصيب مصر منه ما قيمته ٣٪ من هذا المبلغ . وبعد هذا إجحافا بحقوق مصر ، لذا فكرت الحكومة المصرية في تمصير الشركة والتي كان مقرراً انتهاء أجل امتيازها في عام ١٩٦٨ ، ظلت مصر فى مشاورات مع مسئولي الشركة حول زيادة التواجد المصري بها سواء بالنسبة لعدد المرشدين أو العاملين بإداراتها ، كذا رفع نسبة حصة مصر من عائدات الشركة بالإضافة إلى إعادة استثمار جزء من أرباحها في مشروعات تخدم التنمية الاقتصادية المصرية ، لم تستجب الشركة لمطالب مصر بل وافقت فقط على استثمار ما قيمته ٢١ مليون جنيهًا استرلينيًا في السنوات المقبلة بشرط أن تستمر أرباح الشركة معفاة من الرقابة النقدية المصرية ، مما دعا مصر للتفكير في تأميم الشركة وقد جاء إعلان قرار سحب العرض الغربي ليُعجل بإعلان مصر قرار التأميم[٤] .

---

(١) Ibid.. : -/8-2257 : Outline of development relating to the Aswan Dam project, dated 17/8/1957, p.10

(٢) الجمهورية : العدد ١١٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤ .

(٣) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .

(٤) Meyer, Gail E. : Op. Cit., p. 152.

ومن الواضح أنه كانت هناك عدة عوامل ساعدت مصر في إعلان قرار التأميم جاء من أهمها إدراكها أن روسيا ستقف إلى جانبها في هذا الموقف وخاصة بعد سحب العرض لتمويل السد، لما سيترتب عليه من فوائد تخدم المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق استخدام روسيا الفيتو في مجلس الأمن في حالة ما إذا فكرت الدول الغربية اتخاذ قرار ضد سيادة مصر. بذا اطمأنت مصر ألا تفرض عليها الأمم المتحدة أي قرار في غير مصلحتها، فضلاً عن تخلص مصر نهائيا من بند حق بريطانيا في العودة إلى قاعدة القناة الوارد في معاهدة الجلاء بينهما، ولذا يصبح هذا البند عديم القيمة في حالة تحكم مصر في القناة عسكريا وإداريا، وبذلك تقضي علي المعارضة الداخلية والخارجية التي كانت تري فيه فرصة يمكن أن تبرر بها بريطانيا حق العودة للقناة[١].

لقد قُوبِلَ إعلان مصر تأميم شركة القناة بمعارضة شديدة من قبل بريطانيا وفرنسا مع أنهما كانتا علي يقين من أن الشركة ستؤول للحكومة المصرية بعد اثنتا عشر عاما من تاريخ التأميم، كذا علمهما بنية الحكومة المصرية عدم تجديد عقد امتيازها وقد تضامنت أمريكا مع بريطانيا وفرنسا في موقفهما من قضية تأميم مصر لشركة القناة، مع أن القناة لم تكن ذات قيمة حيوية بالنسبة لها سواء من ناحية نسبة حصتها في أسهم الشركة والتي كانت من الضآلة أو من حيث الاعتماد عليها كشريان ملاحي رئيسي يخدم تجارتها الخارجية، وربما يُعزى ذلك الموقف الأمريكي إلى رغبتها في الحفاظ علي قناة بنما لأهميتها البالغة بالنسبة لها، وتلافي اتخاذ إجراءات بشأن قناة السويس تؤثر علي مركزها تجاه قناة بنما[٢]، كذا خشيتها من أن تتعرض مصالحها البترولية للخطر في منطقة الشرق الأوسط في حالة ما إذا أقدمت أي دولة من دولها على السير في خطى ناصر فيما يتعلق بالتأميم، بالأضافة إلي تأكيد زعامتها للمعسكر الغربي بالنسبة لشئون الشرق الأوسط وحتي تحد من رد الفعل البريطاني -الفرنسي الذي قد تجد فيه روسيا ثغرة للنفوذ إلي المنطقة.

فعقب أعلان التأميم بيومين أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا أعربت فيه عن احتجاجها إزاء هذا الإجراء المصري، كما أعلنت أن وزير خارجيتها سوف يجتمع بنظرائه وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا للتشاور عما يتعين اتخاذه بصدد الموقف الناشيء عن تأميم شركة القناة[٣]، فبدأت أولى

---

(١) عبد الرءوف أحمد عمر : المرجع السابق ، ص ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) أوراق السفير أحمد حسين غير المنشورة : رسالة السفير بواشنطن الي وكيل وزارة الخارجية الدائم (سرى جدا) بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢.

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام : مصر وأمريكا ، عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية / الأمريكية ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ٢٠ .

خطوات الإتفاق فيما بينهم على تجميد أرصدة مصر لديهم، لكي تستخدم ذلك كوسيلة للضغط على مصر. وفي ٣١ يوليو ١٩٥٦ قامت أمريكا بتجميد أرصدة شركة قناة السويس لديها ووضعها تحت قيود بحيث لا يمكن السحب منها إلا بتراخيص من وزارة الخزانة الأمريكية والتي لن تُمنح مبررة ذلك بحمايتها من محاولة استيلاء الحكومة المصرية عليها، لحين تسوية مسألة التعويضات ومشكلة القناة مع الحكومة المصرية، أما عن تجميدها أرصدة الحكومة المصرية فأوضحت أنها اتخذت هذا الإجراء حتي تكون ضمانا أو تأمينا في حالة ما إذا طالبت شركة قناة السويس المنحلة السفن الأمريكية التى تمر بالقناة برسوم، نظير مرورها، والتي يتم دفعها في ذلك الوقت للحكومة المصرية، وبالنسبة للمبالغ التي تحصل عليها مصر بالدولارات بعد ذلك التاريخ نتيجة معاملاتها فقد تُركت حرة دون تجميد[١].

ومع غياب توافر إحصاءات بقيمة المبالغ التي جمدتها أمريكا إلا أنه طبقا للتقارير التى أعدها البنك الفيدرالي المركزي بنيويورك The Federal Reserve Bank of New York يتبين أن قيمة أرصدة الحكومة المصرية في أول أغسطس ١٩٥٦ والتى تم تجميدها والممثلة في رصيد البنك الأهلي - الذي يتضمن إلي جانب رصيد الحكومة أرصدة خاصة بالأفراد ورجال الأعمال - بلغت ٤٣,٥مليون دولاراً . كما بلغ رصيد شركة قناة السويس في ذات التاريخ ٤٠,٩ مليون دولاراً ، ليصل مجموع ما جمد من أرصدة مبلغ ٨٤,٤ مليون دولاراً ، وحتى أوائل أكتوبر من نفس العام تم منح تراخيص في حدود ٢ مليون دولاراً ، سُحِبَتْ خصما من رصيد الحكومة المصرية وفاءً لمصروفات بعثاتها الدبلوماسية في أمريكا ، كذا سداد قيمة بعض خطابات الضمان النهائية التي تم إصدارها قبل تاريخ التجميد . أما الأموال الحرة التي تجمعت لحساب مصر عقب التجميد وحتي ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ فقد بلغت ٧ مليون دولاراً ، سُحِبَ منها مبالغ ؛ لسداد بعض الالتزامات. وبذا وصل رصيد تلك الأموال فى أوائل أكتوبر ١٩٥٦ ١٧٤٠٠٠٠ دولاراً[٢].

وكان لتجميد أمريكا لأرصدة الحكومة المصرية لديها أثارا سلبية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصفة عامة وخاصة في المجال التجاري، وحيث أنه تم تناول هذه الجزئية تفصيلا فى الفصل الخاص بالعلاقات التجارية يجدر التنوية هنا عن بعض تلك الأثار، فعلى سبيل المثال كانت

---

(١) USNA, D.O.S., 611. 74231/ 8-2956 : From Dulles to Christien Pineau, Paris dated 29/8/1956, pp. 1-2.

(٢) Ibid., -/10-256 : From Eliting Arnold Federal Reserve Bank of N.Y. to Corbett, D.O.S., Blocked and free accounts of Egypt and the Suez Canal Co dated 2/10/1956, p.1

مصر في سبتمبر عام ١٩٥٦ في حاجة ماسة لبعض الأدوية والتجهيزات الطبية وخاصة للجيش ، كذا بعض المبيدات لرشها في القرى والمزارع حماية للفلاحين فيها من أخطار الأوبئة، وحيث أن أمريكا وبريطانيا وفرنسا كانوا يعدون المصدر الرئيسي لحصول مصر على هذه النوعيات، فقد تقدمت مصر بطلب للسفارة الأمريكية بالقاهرة لإجراء مساعيها لدي الحكومة الأمريكية لإمكانية حصول مصر عليها، خصما من أرصدة الحكومة المجمدة لديها، وقُدرت تلك الاحتياجات بحوالى ٢مليون دولاراً، لكن قسم التمويل الدولي التابع لوزارة الخارجية أوصي بألا يُفرج عن أية أرصدة مجمدة سداداً لقيمة هذه الاحتياجات، وأنه لو كانت مصر في حاجة ماسة لها-كما يعرب مسئولوها- فيمكنها أن تبتاعها من حصيله الدولارات التي تجمعت لحساب مصر بعد تاريخ التجميد والتى لم تخضع للتجميد. فما كان من وزارة الخزانة -الموكل إليها إصدار التراخيص- إلا أن رفضت منح تراخيص لمصر للسحب من الأرصدة المجمدة في أمريكا[١]. وهذا يبين مدي تعنت الحكومة الأمريكية في عدم الإفراج عن جزء من أرصدة مصر مقابل طلب مصر الحصول عليها حتي لشراء ضروريات .

ولم تقف مصر مكتوفة الأيدي إزاء تجميد أمريكا لأرصدتها لديها بل سعت جاهدة للتوصل إلى تفهم مع المسئولين الأمريكيين للإفراج عنها ، فإلي جانب مساعي وزير المالية المصري والسفير المصري بواشنطن أرسل الرئيس عبد الناصر فى منتصف نوفمبر عام ١٩٥٦ مبعوثا شخصيا له إلى واشنطن - مصطفي أمين - لمناقشة مسألة الأرصدة المجمدة ، وفى لقاء تم بين المبعوث المصري وبصحبته السفير المصرى بواشنطن وبعض مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية ، أبدى الجانب المصري للمسئولين الأمريكيين عن مدى استياء مصر من تجميد أمريكا للأرصدة وتبريرها ذلك بأن هذه الأموال قد جمدت إلى أن تسوي تعويضات شركة القناة . ومع أن أمريكا لم تكن تملك إلا نصيبا ضئيلا يكاد لا يذكر من أسهم الشركة بشكل يدعوها لاتخاذ هذا القرار ، وحتي لو افترض أن مصر قد قبلت تجميد أرصدة شركة القناة فهى لا تقبل تجميد أرصدة البنك الأهلي مما أعاق نشاط مصر التجاري مع أمريكا . كما أوضح الجانب المصرى أن بريطانيا وفرنسا فقدتا - بعد العدوان الثلاثي - الكثير من مكانتهما التجارية والصناعية ليس في السوق المصرية فقط بل فى العديد من أسواق الشرق الأوسط ، ويرى أنه في حالة إفراج أمريكا عن أرصدة البنك الاهلي سيعود هذا بالفائدة عليها إذ يمكنها من زيادة نشاطها الاقتصادى في تلك الاسواق[٢] .

---

(١) Ibid., /9-1356 : From Fraser NE to Rountree NEA. Release of Blocked funds for purchase of pharmaceuticals from U.S., dated 13/9/1956., p. 1.

(٢) Ibid., 74/11-2456 : Memo. of Conversaition regards visit of special emissery from Nasser to U.S., dated 18/11/1956, p. 4.

واستمراراً لتلك الجهود المصرية ، ونظرا لتحسن جو العلاقات المصرية الأمريكية بعض الشيء في منتصف عام ١٩٥٧ نتيجة لتخفيف وسائل الإعلام المصرية - من إذاعة وصحف - من حملاتها التي كانت تنهال ضد أمريكا ، فقد صرح أحد كبار رجال البيت الأبيض للسفير المصري ، بواشنطن بأن الحكومة الأمريكية تبحث تحديد الوقت المناسب للإفراج عن الأموال المصرية المجمدة لديها منذ تأميم مصر لشركة القناة ، ولكنها تأخذ في الاعتبار موافقة مصر على أحكام محكمة العدل الدولية ، فيما يتعلق بمسألة الملاحة بالقناة وترغب في أن تعجل مصر في إيداع وثيقة بهذا المضمون لدي الأمم المتحدة[١] . وفي ضوء ذلك عُقِدَ لقاء في أواخر سبتمبر من نفس العام بين وزير الخارجية الأمريكي ووزير الخزانة الأمريكي وبعض مسئولي وزارته ، نُوقِشَ اثنائه مسألة تجميد أمريكا لأرصدة مصر لديها ، وأوضحوا فيما بينهم أن هذا التجميد يعد مخالفة قانونية لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي ، حيث أن هذا القرار لم يتم تبليغه للصندوق وخشيتهم من أن تثار هذه المسألة أمام وزير المالية المصرى في اجتماع الصندوق المزمع عقده ، إذ يؤدى هذا لفقد الثقة بين مصر وأمريكا ، كما أكد المجتمعون أن نتيجة للمشاورات التي دارت مع بعض المسئولين البريطانيين ، توصلوا إلى اتفاق بعدم الإفراج عن الأرصدة المصرية في ذلك الوقت[٢] .

ومن الجدير بالذكر أن قيمة أرصدة البنك الاهلي المجمدة في أمريكا وصلت في ٢٢ يوليه ١٩٥٧ الي ٣٣,١ مليون دولاراً نتيجة لبعض التراخيص التي أُصدِرتْ والتي بلغ إجماليها حتي ذلك التاريخ ١٠,٤ مليون دولاراً تمثلت في الإفراج عن بعض المبالغ موزعة علي النحو الآتى : ١,٩ مليون دولاراً سداداً للمصروفات العادية للبعثة الدبلوماسية المصرية في أمريكا ، ٠,٥ مليون دولاراً لحساب المكتب الثقافي المصري لمقابلة مصروفات الطلبة المصريين في أمريكا ، ٢,٦ مليون دولاراً لسداد قيمة التحويلات وأوامر الدفع الصادرة قبل تاريخ التجميد ، ٥,٤ مليون دولاراً سداداً لبعض الحالات العاجلة والتي تمت إجرائها قبل ٣١ يوليه ١٩٥٦[٣] .

ولما كانت ثمة اتفاق في السياسة بين أمريكا وبريطانيا حول عدم الإفراج عن أرصدة مصر المجمدة ما لم تصل مصر لاتفاق أو علي الإقل يَحدث تقدم للوصول إلى اتفاق مع شركة قناة السويس المنحلة . ظل الوضع كذلك دون تغيير حتى أواخر عام ١٩٥٧ - نهاية فترة الدراسة - وفي أوائل

---

(١) الاهرام : بتاريخ ١٩٥٧/٦/٩

(٢) USNA. D.O.S., 611-74231/9-2357 : Memo regards Blocked Egn. Assets dated 23/9/1957, p.p. 1-2.

(٣) Ibid., /3-1357 : From Kalegarvi : Federal Reserve Bank to Dillon NE., regards blocked Egyptian. Assets in the U.S., dated 13/9/1957, pp. 1-2.

يناير عام ١٩٥٨ رغبت أمريكا فى التأكد من أن سياسة بريطانيا ما زالت تسير في هذا الاتجاه أم أنها ستفرج عن جزء كبير من أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة لديها طبقا للاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة المصرية في عام ١٩٥٥ ، وفى هذه الحالة لن تجد أمريكا مبررا للاستمرار فى التجميد، وقد أوضحت أمريكا لبريطانيا عن طريق سفارتها بلندن أنها قد أفرجت عن بعض الأرصدة المصرية لسداد التزامات معينه - علي النحو السابق ذكره - وأن بريطانيا هي الأخرى قد أفرجت عن بعض الأرصدة المصرية لديها وفقا لمثل هذه الأسباب - كما أبدت أمريكا استعدادها لإعطاء مصر قرض لتحسين الملاحة في القناة والتي تأثرت بالعدوان الثلاثى، ولكنها تعتقد أن خطة مصر القصيرة الأجل لتحسين الملاحة لا تتطلب تمويل خارجى فى ذلك الوقت ، ومع هذا أشارت أمريكا إلى أنه في حالة الوصول إلي تسويه بين مصر وشركة القناة يمكن تقديم قرض لمصر في هذا الشأن ، سواء عن طريق أى دولة منفردة أو البنك الدولي . وفي هذه الحالة سيكون للتمويل الغربى أهمية، كمصدر لتحسين الملاحة بالقناة ، مما ستنعكس آثاره علي تنمية العلاقات مع مصر[١] وعقب توصل مصر لاتفاق نهائى بينها وبين ممثلى حملة الأسهم بشركة القناة أفرجت أمريكا في يونيه عام ١٩٥٨ عن الأرصدة المصرية المجمدة لديها ، وهذا يعنى أن سياسة بريطانيا ظلت متطابقة مع السياسة الأمريكية فى عدم الأفراج عن أرصدة مصر حتي تسوي مشكلة شركة قناة السويس[٢].

وعلاوة على الآثار التي ترتبت علي تأميم شركة قناة السويس من تجميد أمريكا لأرصدة مصر لديها، كان لهذا الإجراء تأثير آخر على المساعدات الأمريكية لمصر ؛ إذ أوقفت أمريكا بعض المعونات الاقتصادية وخفضت بعض برامج العون الفنى لمصر ، التي كان متفقا عليها من قبل ؛ مما كان له صدى علي العلاقات الاقتصادية بين البلدين علي نحو ما سبق توضيحه .

★ ★ ★

وبالقاء نظرة عامة علي مراحل علاقة أمريكا بمشروع السد العالي يمكن الوقوف على بعض المؤشرات التى حكمت تلك العلاقة والتي تمثلت أهمها في فكرة قبول أمريكا المساهمة في تمويل المشروع ، فقد رأت أن مشروع السد من أهم مشروعات التنمية الاقتصادية بالنسبة لمصر وأن حكومة ثورة يوليه أهمية بالغة في الوقت الذي لم يكن يتوافر لمصر تغطيه كل مستلزمات المشروع

(١) Ibid : 874-10/1-1058 : Telegram from Dulles to American Embassy London regards Blocked Asstes in the U.K. and U.S., dated 10/1/1958. p.p. 2-3.

(٢) دينا جلال ابراهيم : دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤ .

من العملات الأجنبية طبقا للتقديرات التي وضعها المختصون الذين قاموا بدراسة المشروع . من هذا المنطلق فكرت أمريكا فى المساهمة فى تمويل جزء من العملات الأجنبية التي يتطلبها المشروع، لما سيترتب عليه من فوائد على القاعدة العريضة من الشعب المصرى ، وبذا تتمكن من تدعيم مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط . كما يزيل التأثير الذى خلفه تشددها إزاء طلب مصر للسلاح مما دفعها لاقتنائه من الكتلة الشرقية .

ومن الملاحظ أن أمريكا قبلت مشاركة كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير كذا بريطانيا في توفير جزء من العملات الأجنبية لتمويل المشروع مع أن الاقتصاد الأمريكي كان قادراً علي الوفاء بكل التزامات المشروع من العملات الأجنبية بمفرده ، ومما يؤكد ذلك أن دولا أخري أقل قدرة اقتصادية من أمريكا عرضت استعدادها لتغطية تكلفة احتياجات المشروع من العملات الأجنبية بالكامل كألمانيا ، وروسيا فيما بعد ، ويكمن السبب وراء قبول أمريكا مشاركة البنك الدولي لإضفاء الصبغة الدولية علي المساهمة الغربية ، في الوقت الذي كانت تتحكم في تقرير سياسة البنك الاقتراضية لما لها من باع طويل فيه ، أما بالنسبة للمشاركة البريطانية ، فمع أنه يبدو أن موقف أمريكا كان غريبا ، إذ بينما تسعي للحد من النفوذ البريطانى في مصر ومحاولة الحلول محلها ، تقبل مشاركتها لها فى تمويل هذا المشروع ، ويرجع ذلك لكونها تدرك جيدا أن بريطانيا ما تزال لها مصالح كبيرة في مصر وأيضا لتفادي اعتراضها علي القيام بمشروع السد بمفردها ، كما أنها أيقنت أن حجم المساهمة البريطانية ستكون أقل بكثير من مساهمتها وبذا تبدو أمريكا للمصريين بأنها الدولة التي يمكن الاعتماد عليها وإن بريطانيا لم تعد صاحبة الأولوية في مصر .

وقد فضلت أمريكا أن تكون نوع المساهمة في المشروع في صورة منحة وليست في شكل قرض ومع أن المبلغ الذي عرضته والذي قُدرَ بنسبة ٧٠٪ - تتحملها أمريكا من أصل المنحة المشتركة البالغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولاراً والتي قدمتها مع بريطانيا - كان أكبر من أى نوع من أنواع العون الذي سبق أن قدمته لمصر سواء كان عونًا فنيًا أو عونًا اقتصاديًا ، ومرد ذلك إلى أن تأثير المنحة أقوي بكثير من القرض حيث أنها تمثل مبالغ لا تلتزم مصر بردها ، وذلك كى تضمن تمشى السياسة المصرية مع إطار سياستها في منطقة الشرق الأوسط .

ولكن سرعان ما تغير موقف أمريكا تجاه تمويل المشروع بأن قررت سحب عرضها ، ورغم أنه لا يمكن تجاهل المؤثرات التي لعبت دوراً بارزاً في اتخاذ هذا القرار والتي من أهمها علاقاتها الخاصة بإسرائيل وسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة كذا سياسة مصر تجاه المنطقة أيضا

ومعارضة أصحاب المصالح بالكونجرس ، إلا أن تزامن تلك المؤثرات مجتمعة في عام إعادة الانتخابات الرئاسية جعل لها دوراً أكثر فاعلية ؛ حيث أن الرئيس إيزنهاور وحزبه الجمهوري كان يسعى جاهدا لإعادة ترشيحة للرئاسة لمدة أخري ، فكان في حاجة لكسب أصوات اللوبي الإسرائيلي والكونجرس لترجيح كفته في الانتخابات ، وربما لو كانت هذه العوامل لم تواكب انتخابات السنة الرئاسية لما كان لها نفس التأثير علي ما اتخذته أمريكا من قرار لسحب العرض .

وباتخاذ أمريكا والمعسكر الغربي ككل قرار عدم المشاركة في تمويل مشروع السد أفسح المجال أمام روسيا لتكسب جوله ثانية علي حساب الغرب ، كما أعطى مصر الفرصة التى كانت تنتظرها لإعلان تأميم شركة القناة ، وقد عمل ذلك علي تأثر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا بقيامها بتجميد أرصدة مصر لديها وما ترتب علي ذلك من تأثير على العلاقات التجارية ، إلى جانب أثر التأميم علي حجم المعونات الأمريكية لمصر . ومن هنا يتبين أن مشروع السد العالى كان له أثر مزدوج على العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية ، ففي مرحلة ما هدف إلى توثيق تلك العلاقات وفي مرحلة أخري أدى إلى تراجعها .

★ ★ ★

الخاتمـــة

عندما بدأت أمريكا تخرج من عزلتها التقليدية فى غضون الحرب العالمية الثانية وتسعى للاضطلاع بدور فعال على مسرح السياسة العالمية ، رغبت في توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ؛ لما لها من أهمية خاصة على المستوى السياسى والاقتصادى والاستراتيجى ، وزحزحة الدول صاحبة النفوذ بها كبريطانيا وفرنسا ، وقد استفادت أمريكا من دروس التاريخ الاستعمارى لتلك الدول فلم تتورط بطريقة مباشرة لزيادة التواجد في المنطقة ، فوجدت في العلاقات الاقتصادية أنسب أسلوب لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها وخاصة أنها تمتعت بسمعه طيبة لدي شعوب تلك الدول كنتيجة لرصيد علاقاتها الثقافية التي تصدرت علاقاتها بهم في الفترة السابقة لفترة الحرب العالمية الثانية . من هنا رسمت أمريكا علاقاتها الاقتصادية مع مصر في ضوء تلك العلاقة بمنطقة الشرق الأوسط ككل وإن كانت قد أولت مصر أهمية خاصة باعتبارها مفتاح تلك المنطقة .

وقد لعبت عدة عوامل دوراً ملموسًا فى تشكيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في الفترة موضوع البحث ، جاء من أهمها استراتيجية الحرب الباردة بين القوتين العظمتين في أعقاب الحرب العالمية الثانية - بعد أن برزت أمريكا علي الساحة العالمية كأحدي الدول العظمى - والتي كانت تكمن فى التنافس الاقتصادى ومحاولة السيطرة الاقتصادية على المناطق ذات الأهمية الحيوية، وإنعكس ذلك علي حجم ونوعية المعونات التى قدمتها أمريكا لمصر . كذا موقفها من تمويل مشروع السد العالى بأسوان ، علاوة علي علاقة أمريكا الخاصة ببريطانيا باعتبارها أحدي حلفائها الرئيسيين فى المعسكر الغربي ، والتي أثرت بشكل أو بآخر علي العديد من جوانب العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا . كما كان لوضع بريطانيا المتميز فى مصر ، نتيجة لطول تواجدها بها وعقدها معاهدة تحالف عام ١٩٣٦ معها ، أثر آخر علي تلك العلاقات . كذلك ساهمت سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وإسرائيل بصفة خاصة في تحديد إطار علاقاتها الاقتصادية بمصر . هذا إلى جانب الأوضاع السياسية بمصر وقيام ثورة يوليه ١٩٥٢ وما حاولت إحداثه من تغييرات على هيكل الاقتصاد المصرى شارك فى مسار تلك العلاقات ، كما لعبت سياسة مصر الخارجية - سواء تجاه منطقة الشرق الأوسط أو سياستها العامة - دورا فعالا في بلورة العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وتعد فترة الحرب العالمية الثانية البداية الحقيقية للعلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية ، إذ هيأت الفرصة أمام أمريكا لتنمية علاقاتها الاقتصادية بمصر بعد مدّها بمعونات الإعارة والتأجير

واشتراكها الفعلى فى مركز تموين الشرق الأوسط ، وإنشغال بريطانيا خلالها فى توجيه طاقتها الاقتصادية للمجهود الحربي مما يسر لأمريكا بدء الخطوات التمهيدية لوضع الأسس لتلك العلاقات لفترة ما بعد الحرب وخاصة بعد أن تمكنت من التعرف على السوق المصرية عن قرب والوقوف على وضع الاقتصاد المصري والمجالات التي يمكن لها أن توجه استثماراتها فيما بعد ، لخدمة مصالحها الاقتصادية في مصر .

وتمثلت مظاهر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في عدة مجالات كانت التجارة في طليعتها ، ففى الوقت الذى نمت فيه العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا في فترة الدراسة بصفة عامة عن الفترة السابقة لها كانت الأوضاع الاقتصادية والسياسة الجمركية لكلا البلدين ، والارتباط المالي بين الجنية المصري والجنيه الاسترلينى بالغة الأثر علي حجم ونوعية السلع المتبادلة بينهما ، وانعكس ذلك على رجحان الميزان التجارى لصالح أمريكا في معظم سنوات الدراسة ، وإن كانت مصر قد عملت علي دراسة السوق الأمريكية بغية التعرف علي متطلبات تلك السوق والتي يمكن لمصر أن تنمي تجارتها فيها كى تحاول تخفيض العجز فى ميزانها التجاري مع أمريكا.

ومثلت الاستثمارات عنصرا أخر فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ولقد اتسمت تلك الاستثمارات بأنها كانت من طرف واحد - ألا وهو رأس المال الأمريكى المستثمر فى مصر - وذلك باستثناء بعض أرصدة مصر الدولارية من أذون على الخزانة الأمريكية والتي مثلت جزءا من غطاء العملة المصرية آنذاك ، إذا كان لنا أن نعتبره نوعا من الاستثمار ، ومن الملاحظ أن الاستثمارات الأمريكية فى مصر وُظِفَتْ معظمها في مجال البترول ، وتطابق ذلك مع السياسة الاقتصادية الأمريكية الخارجية ، وتأثرت تلك الاستثمارات في مصر بقوانين الاستثمار المصرية مما أدى إلى إنكماش حجمها وأنشطتها إلى حد ما مع نهاية فترة الدراسة .

كما اعتبر العون الأمريكي لمصر أحد السمات البارزة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فترة الدراسة ، فلما كانت أمريكا آخذه فى استخدام العون كإداة لتنمية مصالحها فى الخارج ، لجأت إلى استخدامه فى علاقاتها مع مصر . وقد جاء فى عدة صور منها ما كان فنيا ومنها ما كان اقتصاديا ، وإن كانت الغلبة للعون الاقتصادي ، وقد ساهم العون بصفة عامة في العديد من المشروعات المصرية التي عادت بالفائدة على تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وقد لعبت عدة مؤثرات دورها في حجم ونوعية المعونات الأمريكية التي قدمتها لمصر في فترة الدراسة .

كما كانت للمراحل التي مرت بها علاقة أمريكا بمشروع السد العالى أثراً هامًا علي العلاقات الاقتصادية بين البلدين ؛ إذ تأرجحت ما بين استعداد أمريكا للمساهمة في تمويل المشروع وبين قرار

عدم المشاركة فيه ، وقد أثر إعلان عدم المشاركة وما ترتب عليه من اتخاذ بعض الإجراءات من كلا الطرفين علي توتر العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، مما نتج عنها اتجاه مصر لاتمام المشروع بمساهمة روسية.

هكذا يتبين أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا قد نمت نموا ملحوظا في فترة الدراسة لم نشهده من قبل وإن كانت لم تثبت علي وتيرة واحدة ، إذ تذبذبت ما بين النشاط والركود متأثرة بمختلف التيارات السياسية التي سادت كلا البلدين . ومع أنها قد بدأت توحي بمحاولة توثيق تلك العلاقات إلاّ أنها مالت فى نهاية فترة الدراسة نحو الجمود بعض الشيء ، تمثل هذا فى عدم الإفراج عن أرصدة مصر الدولارية المجمدة لدى أمريكا وايقاف برامج العون الأمريكي لمصر ، وإحجام رؤوس الأموال الأمريكية عن الاستثمار في مصر نتيجة لقوانين التمصير ، وأدى ذلك إلى تأثر حركة التجارة بين البلدين بعض الشيء ، وبذا تعد نهاية مرحلة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، لتبدأ مرحلة جديدة من التحسن لتلك العلاقات مع عام ١٩٥٨ ؛ والتى جاءت نتيجة لإفراج أمريكا عن الأرصدة المصرية المجمدة ، وما تلاه من استئناف برامج العون الأمريكى طبقا للقانون الأمريكى ٤٨٠ الخاص بفائض الحاصلات الزراعية ، أى أن فترة الدراسة مع كل ما حفلت به من جهود مصرية وأمريكية لتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما - إلى حد ما - لم تؤد للوصول إلى كافة الأهداف المرجوة .

المصادر والمراجـــع

المصادر والمراجع

اولا : الوثائق الغير منشورة :

(١) الوثائق المصرية: وتشمل :

(أ) وثائق وزراة الخارجية المصرية (المودعة بدار الوثائق القومية) وبيانها كالآتى :

محفظة رقم	السنة
١	١٩٥٦
١٩٥	١٩٥٧
٣٤١	١٩٥٧ ، ١٩٥٨
٣٤٣	١٩٥٧ ، ١٩٥٨
٣٤٤	١٩٥٧
٣٧٤	١٩٥٠
٥٠٩	١٩٤٩
٥١٠	١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥
٦٩٨	١٩٥٤
٧٠٠	١٩٥٣
٨٠٧	١٩٤٩
٨١٠	١٩٤٨
١١٢٧	١٩٤٦
١١٤٠	١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠
١١٤١	١٩٥٥
١١٤٢	١٩٤٢
١٢٣٨	١٩٤٩ ، ١٩٥٠
١٣٤٩	١٩٥٦
١٤٨٤	١٩٥٣
١٤٨٦	١٩٥٠ ، ١٩٥١

(تغطى هذه الوثائق السنوات : ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٨ - ١٩٥٨)

ب) وثائق أرشيف عابدين :

محفظة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٤٣

جـ) محافظ مصلحة الشركات :

محفظة رقم ٩٠ ، ملف رقم ١٨٢ - ٣ / ٢٧٧ جـ٢ ، بدون تاريخ .

د) وثائق خاصة بأرشيف ديوان رئيس الجمهورية بالقبة - ملف النقطة الرابعة رقم ٤٢٨٢ .

١٩٤٩ ، ١٩٥٣

هـ) أوراق ومذكرات السفير أحمد حسين - سفير مصر بواشنطن - الغير منشورة :

- ٥١/ سري ، ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٦ .
- ٧١/ سري ، ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٦ .
- ١٠٢/ سري ، ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤ .
- ١٢٥/ سري ، ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/٨/٣ .
- ١٢٨/ سري ، ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٩ .
- رسالة إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢ .
- رسالة إلي وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٢ .

(تغطى هذه الأوراق والمذكرات الفترة من مايو ١٩٥٣ وحتى فبراير ١٩٥٧ ، خلال أزمة السويس بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢) .

(٢) الوثائق الأجنبية :

أ) وثائق الخارجية الأمريكية : (محفوظة بالأرشيف الأمريكى بواشنطن)

U.S.N.A., D.O.S.

611	1950, 1952 - 1953 , 1955-1957
744	1952, 1954
749	1950
774	1950, 1952, 19/54
874	1950 - 1958
883	1941 - 1946, 1949

886/B 1957 - 1958

(These documents cover the period from)

(1941 - 1946, 1949 - 1958)

ب) وثائق الخارجية البريطانية (: (محفوظة بدار الوثائق العمومية بلندن) F.O.

141 1943, 1947, 1949

371 1944- 1945, 1948 - 1950, 1952 - 1953, 1956 1957

(These documents cover the period from) :

(1943 - 1945, 1947 - 1950, 1952 - 1953, 1956 - 1957)

ثانيا: الوثائق المنشورة:

(١) وثائق مصرية :

- إدارة التعبئة العامة : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- مضابط مجلس الشيوخ : ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .
- مضابط مجلس النواب : ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ .
- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصرى : ١٩٤٨ - ١٩٥٨ .
- وزارة الاقتصاد : دليل التجارة الخارجية والنقد الأجنبى فى العبد العاشر للثورة ، الهيئة العامة للمطابع المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية : ١٩٤٦ - ١٩٥٧ .
- وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية : ١٩٤٦ - ١٩٥٧ .
- وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء والتعداد : إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، ١٩٤٦ - ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ - ١٩٥٤ .

(تغطى هذه الوثائق الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٨) .

(٢) وثائق أمريكية

أ) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ويُرمز لها F.R.U..S :

Foreign Relations of the United States, Diplomatic papers:

(1930, 1939, 1941-1947, 1949- 1950, 1952-1954)

- 1930 Vol. II, U.S. Government Printing office, Washington : 1945
- 1939 Vol. IV, U.S. Government Printing office, Washington : 1955
- 1941 Vol. III, U S. Government Printing office, Washington : 1959
- 1942 Vol. IV, U.S. Government Printing office, Washington : 1963
- 1943 Vol. IV, U.S. Government Printing office, Washington : 1964
- 1944 Vol. V, U.S. Government Printing office, Washington : 1965
- 1945 Vol. VIII, U.S. Government Printing office, Washington : 1969
- 1946 Vol. VII, U.S. Government Printing office, Washington : 1969
- 1947 Vol. V, U.S. Government Printing office, Washington : 1971
- 1949 Vol. VI, U.S. Government Printing office, Washington : 1977
- 1950 Vol. V, U.S. Government Printing office, Washington : 1978
- 1952 - 54 Vol. IX, U.S. Government Printing office, Washington : 1986

ب) مجموعة وثائق أمريكية متنوعة غير مفهرسة مودعة بملف خاص بمكتبة الـ AID بالقاهرة:

- Audit report to Congress of the United States, U.S. program for Egypt, June, 30, 1955.
- Reports and Actions based on the various committees regarding major contribution expected from the EARIS program.
- Progress report EARIS Division USOM/E, 1953 - 1956.
- Reports from the U.S. operation mission to Egypt (Point IV), p. 579/ 4.
- Program Agreements field of health .
- Program & Projects Agreements signed with Ministry of Commerce & Industry on 1954.

- U.S. EconomicAssistance to United Arab Republic (Undated).

- Memo Prepared by the American Embassy. Cairo. dated 1954.

- The Permanent Council for the developement of National Production.

- The U.S. Operation Mission to Egypt.

ثالثا: الدوريات:

(١) المصرية :

- الأهرام الاقتصادي : ١٩٥٤- ١٩٥٧ (دورية شهرية أول صدورها ديسمبر ١٩٥٠)

- الاهرام اليومى : ١٩٤٣ - ١٩٥٧ (اعداد متفرقة خلال تلك السنوات) يومية .

- الجمهورية : ١٩٥٤ - ١٩٥٧ (اعداد متفرقة خلال تلك السنوات) يومية .

- صحيفة وزارة التجارة والصناعة : ١٩٤٦ (نهاية اصدارها ١٩٥٠) ربع سنوية .

- مجلة الاقتصاد والتجارة : فبراير ١٩٥٤ نصف سنوية .

- مجلة السياسة الدولية : ١٩٦٧ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ربع سنوية

- مجلة غرفة الاسكندرية : ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ شهرية .

- مجلة غرفة القاهرة : ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٣ شهرية .

- مصر المعاصرة : ١٩٥١ ، ١٩٥٤ ، ١٩٧٨ ربع سنوية .

- الوقائع المصرية : ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ - ١٩٥٧ أسبوعية .

(٢) الأجنبية :

- Journal of Contemporary History, London, Vol. 22, 1987.

- Middle East Journal (دورية ربع سنوية)

تم الاطلاع علي هذه الدورية من عام ١٩٤٧ (بداية صدورها) وحتي عام ١٩٩٤ وتم الاستفادة من السنوات : (١٩٥٠ ، ١٩٩٠)

- U.S. Department of State Bulletin (دورية أسبوعية)

1947 - 1949 , 1951 , 1954

رابعا: المراجع العربية :

- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي ، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة، ابريل ١٩٧٨ .

- أنور إسماعيل الهوارى : القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة لجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

- باتريك اوبريان (تعريب وتعليق خيرى حماد) : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، هـ.م.ع. للتأليف والنشر ، الطبعة الثقافية ، القاهرة، ١٩٧٢ .

- حسين خـــــلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية « عيسى البابى الحلبى وشركاه » ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

- دونالد نيف (ترجمة أحمد خضر ، عبد السلام رضوان) : حرب السويس- كيف أدخل ايزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

- راشد البـــــراوى : النقطة الرابعة فى الميزان ، الطبعة الأولى ، مكتب النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٥٣ .

- رضا أحمد شحاته : تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ، حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦ ، هـ. م. ع. للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

- روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) : الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، هـ.م.ع للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- رءوف عباس حامد : أمريكا والشرق العربى فى الحرب العالمية الثانية ، بحث منشور فى السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (١) ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٢ .

- صالح ميخائيـــــل : تجارة مصر الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

- طارق البشـــــري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- عاصم الدسوقـــى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤- ١٩٥٢، الطبعة الأولي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٥ .

- عبد الرءوف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الامريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ، سلسلة تاريخ المصريين (٤٦)، هـ.م.ع للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- عبد الله نـــــوار : مشروع ايزنهاور وقضة الاستعمار ، دار الهنا للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩.

- على الجر يتلـــى : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة، ١٩٦٤ .

- اللجنة الأهلية المصرية للرى والصرف : النيل وتاريخ الري فى مصر ، وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

- لويس مارلبـــــــو (تعريب علي الحمامصى) : مآل الرأسمالية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٦.

- لينوار تشامبرز رايت (ترجمة ود راسة وتعليق فاطمة علم الدين عبد الواحد) : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ ، سلسلة الالف كتاب (الثانى) ٤٢ ، هـ.م.ع. للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا ، الطبعة الثانية ، دار العصر الحديث ، مطابع دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

- محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الاهرام : مصر وأمريكا ، عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية ، بمطابع الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- مروان بحيـــــرى : السياسة الأمريكية والشرق الأوسط : من ترومان إلى كيسنجر ، بحث منشور فى السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (١) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- ميشيل كامـــل : أمريكا والشرق العربي ، دار الكاتب العربي للتأليف والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره في المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، هـ.م.ع للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

- هيلموت مايشـــــر (ترجمة رءوف عباس حامد) : مصر وعالم البحر المتوسط في الحرب العالمية الثانية - دراسة لمركز تموين الشرق

الأوسط ، بحث منشور فى مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

- وجيه عتيـــــق : السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الالمانية ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- وزارة الدفاع - هيئة البحوث العسكرية : حرب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ، الجزء الأول ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

خامسا : الرسائل العلمية :

- أحمد الشربينى السيد : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

- دينا جلال إبراهيـم : دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

- شريف حسن قاسـم : دور رءوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية في مصر خلال ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

- علاء الدين عرفات عبد الغفار : العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالميتين ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٥ .

- محمد محمد سعد بدر : أسواق وأسعار الصرف الأجنبى فى ضوء التطورات الحديثة للنظام النقدى العالمى مع دراسة خاصة عن الجنيه المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٨١ .

- مرفت صبحي غالى : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

سادسا : المراجع الاجنبية :

- Ahmed, Muhammed Abdel wahab Sayed : Nasser and American Foreign Policy 1952 - 1956. The American Univeristy in Cairo Press, 1991.

- Aronson, Geoffrey : U.S. Policy Toward Egypt 1946 - 1956, From Sideshow to Center Stage, Lynne Rummer publishers, Inc., Bonlder, clorado,1986.

- Baldwin, David A.: Economic Development and American Foreign Policy 1943 - 1962, The University of chicago press, printed in the U.S.A., 1966.

- Bryson, Thomas A.: Seeds of Mideast Crisis, The United States Diplomatic Role in the Middle East During World war II, MC. Ferland & Co Inc., Jefferson , North Carolina, 1981.

- De-Conde, Alexander : A History of American Foreign Policy, Charles Scribner & Sons. New York, Printed in U.S.A., 1963.

-Divine, Robert A. : Eisenhower And the Cold war, Oxford University Press, New York, 1981.

- El - Naggar, Said : Foreign Aid to United Arab Republic, Institute of National Planning, U.A.R., Cairo, 1963.

- Gallagher, Nancy Elizabeth: Egypt's Other Wars , Epidemics and politics of public Health, first published in Egypt, The American Univeristy in Cairo Press, 1993.

- Goodfried , Nathan : An American Development for the Third World, A Case Study of the United States and the Arab East, 1942 - 1949, A Thesis submitted in partial fulfillement of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (History) at the University of Wisconcin , Madison, 1980.

Johnson. Pamela R. & Others: Egypt. The Egyptian American Rural Improvement Service. - Point 4 project 1952-1963. U.S. Agency for International Development. 1983.

- Khalid. Ikram : Eygpt. Economic Management in a period of transition. published for the World Bank. The Johns Hopkins University Press Bultimore and London. U.S.A., 1980.

- Lenczowski George: The Middle East in World Affairs. Second Edition. Cornell University press. Ithaca. New York. 1956.

- Mattison. Frances C.: A Survey of American Interests in the Middle East. The Middle East Institute. Washington. D.C., The Intelligence Printing Co. Lancaster. Pennsylvania. 1953.

_ Meyer. Gail E. : Egypt and the United State. The Formative Years Fairleigh Dickinson University Press. U.S.A., London and Toronto Associated Univeristy Presses Cranbury. New Jersey. 1980.

- Nahn. Peter L. : The United States. Great Britain and Egypt 1945-1956. The University of North Carolina Press. Chapel Hill and London. 1990.

- Sullivan Earl L.: The Impact of Development Assistance on Egypt. The American Univeristy Press. in Cairo. 1984.

- Tansky. Leo : U.S., and U.S.S.R. Aid to Developing countries. Frederick A. Praeger. Publishers. New York. Published in the U.S.A., 1967.

- Tignor. Robert L.: State Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952. Princeton University press. New Jersey. 1984.

- Utley. Freda : Will The Middle East Go West ? Henry Rangery Co., Chicago. 1957.

- Weinbaum, Martin G.: Egypt and the Politics of U.S. Economic Aid. Westview Press, Boulder and London, 1986.

- Wilmington, Martin : The Middle East Supply Center. Edited by Laurence Evans, Albany, State University, State of New york press, 1971.

- Woods, Randall Bennett : A changing of the Guards Anglo - American Relations 1941 - 1946, The University of North Carolina Press, Chapel Hill and London, 1989 .